ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أكبر مشروع لتطوير الريف المصري..
لماذا الآن؟

- القوة الناعمة المصرية.. التحفيز بات ضرورياً
- لقاحات كورونا.. حروب الأثرياء يدفع ثمنها الفقراء
- انتقال ليبي جديد.. هل يتجاوز عثرات الربيع العربي؟
- آفاق الاقتصاد العالمي 2021.. الانتعاش في خطر

FEB 2021
العدد (19)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

أكبر مشروع لتطوير الريف المصري.. لماذا الآن؟

/ecsstudies

www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- تطوير القدرة المصرية وتغيرات الخارج

قضايا دولية 10

- الاحتجاجات ضد "بوتين".. تأزم دخلي وتوظيف غربي
- لقاحات كورونا.. حروب الأثرياء يدفع ثمنها الفقراء

قضايا الأمن والدفاع 20

- التأثيرات المحتملة لسباق "الدرونز" في الشرق الأوسط
- انتقال ليبي جديد.. هل يتجاوز عثرات الربيع العربي؟
- "بايدن" وإيران.. تصعيد استباقي يمهد لإعادة التفاوض

قضايا السياسات العامة 32

- إنقاذ الريف ..أكبر مشروع مصري يواجه عقود "التهميش"
- "حياة كريمة".. من مبادرة إلى مشروع قومي للريف

قضايا نوعية 42

- القوة الناعمة المصرية.. لماذا التحفيز ضروري؟
- آفاق الاقتصاد العالمي 2021.. الانتعاش في خطر

كيف يفكر العالم؟ 54

- المائة يوم الأولى من حكم "بايدن".. تحديات صعبة

بيانات وإحصائيات 60

- موقع مصر على مؤشر القوة الناعمة العالمي

الافتتاحية

تطوير القدرة المصرية وتغيرات الخارج

* د.عبد المنعم سعيد

التحديات التي تواجه فريق عمل **"تقديرات مصرية"** عديدة، **أولها** الرغبة في الشمول لتطورات تجري في وقت واحد على مستويات العالم والإقليم ومصر، **وثانيها** الزمن الذي بات فيه كل تطور لا يلبث أن يصبح ماضيًا بين غمضة عين وانتباهها، **وثالثها** أن جميع التقديرات تنبع من عين مصرية تأخذ المصالح القومية كمدخل رئيسي للتحليل، فكيف يكون ذلك بينما العالم يتغير ومصر كذلك وبسرعات غير مسبوقة في التاريخ؟.

مواجهة ذلك تحدث من خلال التركيز الشديد على مصر وقدراتها وعناصر قوتها وما يحدث لها من تطور ودعم وطفرات، لأنها في الأول والآخر هي التي يقاس وينسب لها من تطورات تجري في كل مكان ومجال آخر.

في هذا العدد التاسع عشر، هناك ثلاثة موضوعات مركزية تخص مصر وقدراتها "تطور الريف المصري يواجه عقودًا من التهميش"، "حياة كريمة.. من مبادرة إلى مشروع قومي للريف"، "القوة الناعمة المصرية.. لماذا التحفيز ضروري". الموضوعات بعد ذلك كلها تنسب إلى الحالة المصرية بعد إضافة الجديد الذي يمس التنمية الريفية من منطلقات جديدة سريعة وقومية ومعاصرة. والقوة

الناعمة -بحكم التعريف- هي واحدة من عناصر القوة المصرية الرئيسية والرائدة، كما أن نسبتها إلى "موقع مصر على مؤشر القوة الناعمة العالمي" يحدد موقفها على السلم العالمي.

تقدير الحالة المصرية هكذا وبشكل مستمر يضع التطورات العالمية في مكانها وحجمها الصحيح، ويبصر بما فيها من مخاطر وفرص، وكل ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. متابعة "الاحتجاجات ضد بوتين" و"المائة يوم الأولى من حكم بايدن" يُبقي البصر قريبًا من تطورات القوتين الأعظم نوويًا في العالم في لحظة تحولات خطيرة في كلٍّ منهما، ومعهما فإن متابعة "آفاق الاقتصاد العالمي" وما إذا كان يسير في اتجاه الانتعاش أم لا، يجعل التقديرات في مصر على بصيرة من حالة العالم في لحظة وصل فيها إلى مرحلة "لقاحات الكورونا" وما تطرحه من تحديات.

وبين العالم ومصر يوجد إقليم الشرق الأوسط الذي يعيش في حالة من سباق التسلح الذي ينطبق في هذا العدد على نوعية قضايا ذات تكنولوجيات متقدمة وهي طائرات "الدرونز" التي دخلت في أطوار جديدة للاستخدام في اليمن وفي منطقة الخليج. على الجانب الآخر، الساحة الليبية تبدو مبشرة بتجاوز واحدة من عثرات "الربيع العربي"، ولكن التاريخ علم القائمين على التقديرات بأن التفاؤل عليه دائمًا أن يكون مرتبطًا بالحذر والحيطة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

1 الاحتجاجات ضد «بوتين».. تأزم دخلي وتوظيف غربي

شكّل حادث اعتقال المعارض الروسي "أليكسي نافالني" فور عودته من ألمانيا إلى موسكو في السابع عشر من يناير 2021، وما تبعه من خروج احتجاجات شعبية للمطالبة بالإفراج عنه، نقطة تحول داخلية تفرض تحديًا كبيرًا أمام الرئيس "فلاديمير بوتين"، ولا سيما بعدما تخطى سقف مطالب المتظاهرين مجرد الإفراج عن "نافالني"، إلى التنديد بالفساد ومطالبة "بوتين" بالرحيل، في سابقة هي الأولى من نوعها خلال الإدارة الروسية الراهنة، وهو الأمر الذي يضع روسيا على المحك أمام الرأي العام الداخلي، ويؤثر على علاقتها مع القوى الغربية.

2 لقاحات كورونا.. حروب الأثرياء يدفع ثمنها الفقراء

تكشف حروب اللقاحات الدولية لمُواجهة فيروس (كوفيد- 19) عن أزمة أخلاقية وإنسانية في العالم، نظرًا لخطورة الفيروس وسرعة انتشاره بين الدول؛ إذ تعمل الدول الأكثر ثراء على أن تكون لها أولوية الحصول على اللقاحات وبكميات كبيرة، بالإضافة إلى التنافس فيما بينها حول إنتاجية اللقاح، بما يعزز دورها الدولي والإقليمي، وهو ما يأتي على حساب الدول الأكثر فقرًا غير القادرة على توفير التمويل اللازم للحصول عليه، بما يثير أزمة غياب العدالة العالمية في توزيع اللقاحات على نحو متكافئ بين الدول.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

الاحتجاجات ضد «بوتين».. تأزم داخلي وتوظيف غربي

* أحمد السيد - * عبدالمنعم علي
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شكّل حادث اعتقال المعارض الروسي "أليكسي نافالني" فور عودته من ألمانيا إلى موسكو في السابع عشر من يناير 2021، وما تبعه من خروج احتجاجات شعبية للمطالبة بالإفراج عنه، نقطة تحول داخلية تفرض تحديًا كبيرًا أمام الرئيس "فلاديمير بوتين"، ولا سيما بعدما تخطى سقف مطالب المتظاهرين مجرد الإفراج عن "نافالني"، إلى التنديد بالفساد ومطالبة "بوتين" بالرحيل، في سابقة هي الأولى من نوعها خلال الإدارة الروسية الراهنة، وهو الأمر الذي يضع روسيا على المحك أمام الرأي العام الداخلي، ويؤثر على علاقتها مع القوى الغربية.

أسباب الاشتعال:

- لم تكن التظاهرات التي تشهدها روسيا خلال الآونة الأخيرة وليدة اللحظة الراهنة، بل نتاج تطورات مختلفة شهدتها البلاد منذ سبتمبر من العام الماضي، وذلك على خلفية تسمم «أليكسي نافالني» بغاز الأعصاب المعروف باسم «نوفيتشوك»، والذي تم تطويره خلال الحقبة السوفيتية، وما تبع ذلك من انتقال هذا المعارض إلى ألمانيا لتلقي العلاج، واتهام الحكومة الروسية بتورطها في تلك الحادثة. وتُرجع الشرطة الروسية اعتقال «نافالني» إلى انتهاكه شروط عقوبة السجن مع وقف التنفيذ التي صدرت بحقه عام 2014.

- يُعد «نافالني» أحد المعارضين السياسيين البارزين في روسيا، حيث كان قياديًا في حزب «يابلوكو»، غير أنه تم طرده من الحزب في ديسمبر 2007، بتهمة الإضرار بسمعته السياسية وممارسة الأنشطة القومية. وفي عام 2012، شارك في مسيرة حاشدة في ساحة «بولوتنايا» للتنديد بسياسات «بوتين». وفي عام 2018، تم منع «نافالني» من الترشح لانتخابات الرئاسة، بسبب إدانته سابقًا في قضية جنائية بتهمة الاختلاس.

- شكّل اعتقال «نافالني»، والحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف لانتهاكه قواعد الإفراج المشروط، وكذلك ما نشره حول قصر يزعم أن ملكيته تعود لـ«بوتين» على ضفاف البحر الأسود، ونال نسب مشاهدة عالية تخطت نصف سكان روسيا في وقت قصير؛ نقطة جوهرية لمزيد من التصادم بين الرأي العام وبين النظام الروسي. فقد خرجت التظاهرات في الكثير من المدن، ردًا على تلك المستجدات، وذلك على الرغم من جهود الشرطة والسلطات الفيدرالية لمنع هذه الاحتجاجات.

- زاد من زخم الاحتجاج ضد نظام «بوتين» أسباب أخرى، مثل: رفض إجراءات الإغلاق الروسية المتعلقة بجائحة (كوفيد- 19)، والأوضاع الاقتصادية المتردية في الفترة الأخيرة. وفي مواجهة ذلك، واجه الأمن الروسي هذه الاحتجاجات، حيث اعتقل نحو 3500 شخص، مما دفع المشهد لحالة من التأزم على الصعيد الداخلي.

- أبدت القوى الدولية استياءها مما وقع من أحداث داخل روسيا، كما برز في الموقف الأوروبي الذي رفض اعتقال «نافالني» مطالبًا بالإفراج الفوري عنه، وفقًا لما صرح به رئيس المجلس الأوروبي «شارل ميشال» في السابع عشر من يناير 2021، وهو الأمر الذي أكده وزير خارجية الاتحاد الأوروبي «جوزيف بوريل» وكذا فرنسا. طالب أيضًا «جايك سوليفان» -مستشار الأمن القومي للرئيس جو بايدن- بضرورة الإفراج الفوري عن هذا المعارض، ووصف هذا التصرف بأنه انتهاك للحقوق الإنسانية، وهو التوجه نفسه الذي اتخذته منظمة العفو الدولية، حيث اعتبرت أن تصرف موسكو مع «نافالني» يستهدف إسكاته، ويبرهن على تورط السلطات الروسية في واقعة التسمم.

انعكاسات خارجية:

ألقت احتجاجات روسيا بآثار سلبية على إدارة «بوتين»، داخليًا وخارجيًا، خاصة على صعيد التفاعلات البينية الخارجية، خصوصًا في بُعدها الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

- **توتر العلاقة بين موسكو وأوروبا:** فمن جهة، أعلنت موسكو في الخامس من فبراير 2021 أن دبلوماسيين من ألمانيا وبولندا والسويد هم أشخاص غير مرغوب فيهم على أراضيها، واتهامهم بالمشاركة في التظاهرات الداعمة للمعارض «أليكسي نافالني». ومن

جهة أخرى، يدرس الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على موسكو جراء تلك الأحداث، خاصة وأن الاتحاد كان قد فرض عقوبات عام 2020 ضد المسئولين الروس المقربين من «بوتين» بعد أن رفضت «موسكو» فتح تحقيق في قضية تسميم «نافالني».

ومن المحتمل أن ينعكس ذلك التوتر سلبيًا على مصير مشروع «نوردستريم 2» الخاص بنقل الغاز الطبيعي من بحر البلطيق في روسيا إلى ألمانيا وعدد آخر من الدول الأوروبية. وفي حال توقف هذا المشروع، فقد يؤثر ذلك على اقتصادات روسيا والدول الأوروبية، خاصةً ألمانيا التي تستهدف تأمين أمنها من الطاقة وضمان تدفق الغاز الطبيعي بأسعار تنافسية وعلى أمد طويل، كما سيمثل ذلك فرصة لواشنطن لسد احتياجات أوروبا من الغاز، التي لطالما أدانت «نوردستريم 2»، واعتبرته تهديدًا لأمن حلفائها في حلف الناتو.

- **تصادم روسي مبكر مع الإدارة الأمريكية الجديدة،** وذلك على خلفية نشر السفارة الأمريكية في موسكو معلومات حول مواقع المظاهرات المختلفة، مما أدّى إلى تحرك روسيا نحو استدعاء الدبلوماسيين الأمريكيين استيضاحًا لهذا الأمر، خاصة في ظل اعتبار المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية «ماريا زاخاروفا» أن تلك المعلومات بمثابة تأثير على المظاهرات وإعطاء تعليمات للمتظاهرين.

مسارات محتملة:

ثمة ثلاثة مسارات أساسية محتملة للاحتجاجات في روسيا ضد سياسات نظام «بوتين»، وهي:

- **الاستجابة المرنة:** ويتمثل ذلك في إبداء النظام الروسي قدرًا من المرونة في التعاطي مع تلك الأحداث والاستجابة لمطالب المتظاهرين بشأن «نافالني»، خاصةً في ظل الضغط المحلي والدولي مع فرض إقامة جبرية عليه، للحيلولة دون أي نشاط من شأنه تحريك الشارع مرة أخرى، غير أن هذا المسار قد يكون ضعيف الحدوث، خاصة أن تلك الاحتجاجات تبدو مختلفة، لسرعة انتشارها وتمددها الجغرافي لنحو أكثر من مائة مدينة في جميع أنحاء روسيا، علاوة على تجاوز سقف المطالب ليصل إلى التنديد بالنظام الحاكم والمطالبة بإسقاطه، مع توافر بيئة دولية رافضة للتعامل الروسي مع تلك الاحتجاجات، خاصة بعدما نجح «نافالني» في حشد تيارات المعارضة الروسية وتحفيزها.

- **تفاقم الأزمة:** يتبلور ذلك المسار في إصرار السلطة في روسيا على تطويق التظاهرات لكونها غير مُرخصة ومخالفة للقانون مع مزيدٍ من التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة التي تعد منصة انطلاق وتأثير لدى الشارع الروسي، وبالتالي لا يمكن استبعاد إمكانية التصعيد. وهنا نكون أمام أمرين: الأول تتراجع تلك التظاهرات أمام هذا التعامل الأمني، والأمر الثاني اكتساب تلك التظاهرات حالة من الزخم الداخلي، خاصة وأن هناك ضغطًا خارجيًا على موسكو للإفراج عن «نافالني»، وبالتالي تستمر تلك التظاهرات إلى حين تحقيق الحد الأدنى من مطالبهم المتمثلة في الإفراج عن المعارض الروسي. لكن هذا الأمر قد تمتد عواقبه للتأثير على الاقتصاد الوطني، وكذلك على مسار الاستحقاق الدستوري المقبل المتمثل في الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في سبتمبر المقبل.

- **تراجع الاحتجاجات:** على الرغم من اختلاف الاحتجاجات هذه المرة عن سابقاتها، غير أنها تواجه تحديات تتمثل في اعتمادها على شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة لخلق حالة من التعبئة العامة للاحتجاجات، وهي الوسيلة التي باتت إنذار خطر يواجه النظام

الحاكم، مما دفع سلطة الاتصالات الروسية «روسكوماندزور» لفرض غرامات عليها، وباتت تلك المنصات تواجَه بنوع من التقييد من جانب النظام الروسي، مما يساهم بصورة مباشرة في إجهاض التظاهرات دون الانخراط في أعمال عنف، حيث إن غياب آليات تنظيمية طويلة المدى تُسهم بصورة كبيرة في تعبئة الرأي العام يُمثل بعدًا هامًا في تقليص حجم تلك الاحتجاجات وتراجعها. أضف لذلك أن غياب استراتيجية واضحة للمعارضة يعزز من تلك الفرضية، ويُقلل من فرص تمدد وتفاقم التظاهرات وعدم نجاحها.

المصدر: موقع Deutsche Welle (DW)

لقاحات كورونا.. حروب الأثرياء يدفع ثمنها الفقراء

* رحاب الزيادي - * نسرين الصباحي
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تكشف حروب اللقاحات الدولية لمُواجهة فيروس (كوفيد- 19) عن أزمة أخلاقية وإنسانية في العالم، نظرًا لخطورة الفيروس وسرعة انتشاره بين الدول؛ إذ تعمل الدول الأكثر ثراء على أن تكون لها أولوية الحصول على اللقاحات وبكميات كبيرة، بالإضافة إلى التنافس فيما بينها حول إنتاجية اللقاح، بما يعزز دورها الدولي والإقليمي، وهو ما يأتي على حساب الدول الأكثر فقرًا غير القادرة على توفير التمويل اللازم للحصول عليه، بما يثير أزمة غياب العدالة العالمية في توزيع اللقاحات على نحو متكافئ بين الدول.

مشكلات الإنتاج:

تسود حالة من القلق العالمي لتأخر تسليم وتوزيع لقاحات (كوفيد- 19)، ورغم العدد المُتزايد لخيارات اللقاحات، إلا أن الكميات المنتجة حاليًا لا تُلبي سوى القليل من الطلب العالمي، حيث تتصارع عليها الحكومات والمصنعون والموزّعون بسبب القيود المفروضة على القدرة الإنتاجية للقاحات، فضلًا عن المشاكل اللوجستية والإدارية، وتزداد احتمالية حدوث فجوات الإنتاج. وتظهر مشكلات الإنتاج عبر أكثر من ملمح:

- **سلامة وفعالية اللقاحات:** سادت حالة من التشكيك بين الدول حول سلامة وفعالية اللقاحات، حيث تعد سلاسل توريد الأدوية أكثر تعقيدًا من الصناعات الأخرى، ولا يمكن إطلاق اللقاحات إلا على دفعات، وعادةً ما تستغرق فترات طويلة في المراجعة قبل منحها الترخيص اللازم للتسويق؛ لذا يجب التأكد بشكل وثيق من أمانها وفعاليتها. في هذا الصدد، أعلنت شركة نوفافاكس أن لقاحها فعال بنسبة 89.3%، كما أعلنت الوكالة الأوروبية أن لقاح فايزر-بيونتيك لم يُظهر أي مشكلات تتعلق بالسلامة وأن فاعليته 95%. أما لقاح موديرنا الأمريكي فتصل فاعليته إلى 94.5%، ولقاح أكسفورد/أسترازينكا البريطاني 90%، ولقاح سبوتنك-v الروسي 92.5%، ولقاح سينوفارم الصيني 86%.

- **تخفيض الإنتاج:** قد تضطر بعض شركات الأدوية إلى تخفيض شحنات لقاحات (كوفيد- 19) بسبب مشاكل الإنتاج، ومن ثم إلغاء تسليم اللقاحات المطلوبة، حيث قررت شركة أسترازينيكا تخفيض الإنتاج من اللقاحات إلى الاتحاد الأوروبي. كما أعلنت شركة فايزر-بيونتك في منتصف يناير 2021 عن تأخيرات بشحنات لقاحها خلال الأسابيع المُقبلة، مما أثار غضب إيطاليا بشكلٍ خاص، فضلًا عن إبلاغ شركة موديرنا الاتحاد الأوروبي بأنها ستسلم جرعات أقل من المُتفق عليه في فبراير 2021.

- **عجز الجرعات:** حيث ذكر مسئول في الاتحاد الأوروبي أن النقص في تسليم لقاح أكسفورد/أسترازينيكا ربما يرجع إلى جرعات تم تحويلها من مصانع في بلجيكا وهولندا إلى المملكة المتحدة، حيث يُواجه الاتحاد الأوروبي عجزًا بنسبة 60% في الجرعات. ولذا، أثارت فرنسا وألمانيا خطر اتخاذ إجراءات قانونية ضد شركة أسترازينيكا حتى مع تفتيش المصنع للتأكد من وجود مشاكل في الإنتاج، ولا يزال الهدف المُتمثل في 40 مليون جرعة بحلول نهاية مارس 2021 هو نصف ما كانت تهدف إليه الشركة في الأصل قبل أن تُعلن عن نقص بسبب مشاكل الإنتاج، وقد تُواجه الشركة عُقوبات في حالة إعطاء الأولوية للطلبات البريطانية من اللقاح.

- **تخزين اللقاحات:** توجد صعوبة في التخزين والنقل والتوصيل الآمن للقاحات في بعض المناطق النائية، حيث تفقد اللقاحات فعاليتها عند تعرضها لدرجات حرارة أعلى مثل لقاح فايزر الذي يجب تخزينه عند 70 درجةً تحت الصفر. ومن الإجراءات التي يجب أخذها في الاعتبار توافر الثلج، وتكثيف مرافق التبريد، وإشراك القطاع الخاص من أجل تقديم إجراء وقائي فعّال.

- **مشكلات تقنية:** تُوجد مشكلات فيما يتعلق بمواد التصنيع والمُعدات اللازمة، لا سيما المواد الخام، والزجاجات، والأغطية المعدنية، والأكياس البلاستيكية التي تُبطن خزانات التخمير، وقدرة الملء النهائي لوضع مجموعات اللقاح في قوارير، والمكونات الأخرى التي قد تحتاج إلى النقل من أماكن أخرى في العالم مثل الهند أو الصين، حيث تتطلب اللقاحات مرافق إنتاج ومعدات مُتخصصة.

مشكلات التوزيع:

تتعدد مشكلات توزيع لقاحات (كوفيد- 19)، حيث تتنافس الدول فيما بينها على أسبقية الحصول على اللقاح والكميات المطلوبة، إضافةً إلى تنافس الشركات حول توريد اللقاح لمن يدفع أكثر، فضلًا عن السيطرة على كمية اللقاحات المُنتجة من قِبل الدول الغنية بما يضر بالدول الفقيرة التي تُعاني من نقص إمدادات التمويل أو بنية التخزين الملائمة. ويمكن تفصيل هذه المشكلات كما يلي:

- **قومية اللقاحات:** تعطي الدول المُنتجة للقاحات (كوفيد- 19) الأولوية لمصلحتها الوطنية الخاصة على مصلحة بقية الدول، وظهر ذلك في قرار الاتحاد الأوروبي بمنع الشركات في الدول الأعضاء من تصدير اللقاحات إلى خارج دوله دون ترخيص مُسبق. ولذا، حذرت منظمة الصحة العالمية من استئثار الدول الأكثر تطورًا باللقاحات على حساب الدول الأكثر فقرًا، والعمل بمبدأ "من يأتِ أولًا، يُخدم أولًا"، ومن ثم يرتب ذلك عدم مساواة بين الدول.

- **سباق دبلوماسية اللقاح:** تتنافس القوى العالمية والإقليمية حول اللقاح الأكثر فعالية، واتضح ذلك من إعلان روسيا عن فعالية "لقاح Sputnik V"، وكذا الصين بأن اللقاحات المصنوعة (سينوفارم، وكورونافاك) ستصبح منفعة عامة عالمية. كما تصدرت الهند المشهد من خلال ما يسمى بـ"صداقة اللقاح" بهدف استمالة دول جنوب آسيا على خلفية المنافسة مع الهيمنة الإقليمية المتزايدة للصين. كما وجهت الهند جرعات منتجة محليًا من لقاح أسترازينيكا إلى بوتان، ونيبال، وبنجلاديش، وجزر المالديف، وميانمار، وموريشيوس، وسيشيل. وتأتي دبلوماسية اللقاحات الهندية وسط توترات حدودية مع الصين بما في ذلك الاشتباكات الأخيرة في ولاية سيكيم.

- **تباطؤ التوريد:** مع زيادة الطلب العالمي، برز شح في توريد اللقاحات، وبالتالي بدا أن هنالك احتمالية للاتجاه إلى السوق السوداء التي يباع فيها لمن يدفع أكثر.

- **تكلفة اللقاح:** هناك اختلاف في أسعار اللقاحات المنتجة من قبل الدول، حيث تبلغ تكلفة اللقاحين الروسي والصيني 10 دولارات و14 دولارًا لكل جرعة على التوالي، وهي أقل تكلفة مقارنة بشركة فايزر، إلا أنهما أغلى من لقاح Astra Zeneca الذي تبلغ تكلفته 3 دولارات، مما يخلق تنافسًا بين الدول في الحصول على اللقاح الأكثر ملاءمة بالنسبة لها.

عدد جرعات لقاح (كوفيد - 19) اليومية نسبة عدد السكان حتى (6 فبراير 2021)

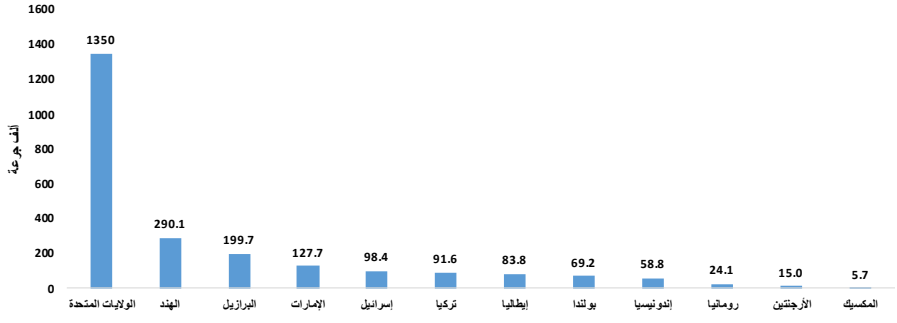

Source: Our World in Data.

- **عـدم عدالـة التوزيـع:** هنـاك إشـكالية تواجـه الـدول الفقيـرة، حيـث اسـتحوذت الـدول الأكثـر ثـراءً علـى معظـم ما تـم إنتاجـه مـن اللقاحـات، ومـن المتوقـع أن تنتظـر الـدول الفقيـرة حتـى عـام 2022 حتـى تتوفـر لهـا المـوارد الماليـة والإمكانيـات التكنولوجيـة مثـل ثلاجـات التبريـد (70C-) اللازمـة لتخزيـن بعـض أنـواع اللقاحـات.

- وفقًـا لإحصـاءات رصدتهـا بلومبـرج ومركـز أبحـاث جامعـة ديـوك فقـد تـم بيـع مـا يزيـد علـى نصـف مـا يتـم إنتاجـه مـن اللقاحـات خـلال العـام الجـاري لـ29 دولـة فقـط منهـا: الهنـد (20.7%)، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة (14%)، والـدول السـبع والعشـرون أعضـاء الاتحـاد الأوروبـي (21.9%)، وهـو مـا يمثـل حوالـي 25% مـن سـكان العالـم. ويـنـذر ذلـك بـأن وعـود التوزيـع العـادل والشـراء المتـزن للقاحـات التـي قطعتهـا حكومـات البلـدان، عبـر انضمامهـا لمبـادرة كوفاكـس، قـد لا تسـتطيع الوفـاء بهـا، وهـو السـيناريو الـذي حـدث مـن قبـل فـي عـام 2009، حينمـا هيمنـت الـدول الأكثـر ثـراءً علـى اتفاقيـات إمـدادات لقاحـات أنفلونـزا الخنازيـر، فيمـا انتظـرت البلـدان منخفضـة الدخـل الحصـول علـى تبرعـات مـن اللقاحـات فـي وقـت لاحـق.

مبادرة "كوفاكس":

- تأتـي مشـكلات عـدم عدالـة توزيـع اللقاحـات برغـم أن منظمـة الصحـة العالميـة أطلقـت فـي إبريـل 2020 مبـادرة كوفاكـس COVAX للقاحـات بهـدف تسـريع التطويـر والتصنيـع، مـع ضمـان إتاحـة حوالـي مليـاري جرعـة مـن اللقـاح فـي نهايـة عـام 2021 بشـكل عـادل ومنصـف لتلقيـح كافـة الأطقـم الطبيـة، وكذلـك الأفـراد الأكثـر عرضـة للإصابـة بالمضاعفـات أو الوفـاة بسـبب الفيـروس.

- مـن المفتـرض أن تتبـع جميـع البلـدان المشـاركة فـي المبـادرة خطـة لتوزيـع اللقـاح بشـكل عـادل، مـن خـلال منـح مـا يكفـي مـن جرعـات اللقـاح للبلـدان الأكثـر احتياجًـا لتطعيـم 20% مـن سـكانها، وفـي مقدمتهـم بالطبـع الأطقـم الطبيـة؛ لمنـع الاكتنـاز الذاتـي للقاحـات علـى المسـتوى الوطنـي، وتحصيـن الأفـراد الأكثـر عرضـة للخطـر فـي كل بلـد، بـدلًا مـن تلقيـح سـكان الـدول الأكثـر ثـراءً فقـط. لكـن انضمـت إلـى المبـادرة 184 دولـة منهـا دول الاتحـاد الأوروبـي، والصيـن، ومصـر، بينمـا رفضـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا.

- حـذرت دراسـة للمكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصاديـة مـن أن التوزيـع غيـر المُتكافـئ للقاحـات حـول العالـم قـد يُكلـف الاقتصـاد العالمـي 9 تريليونـات دولار هـذا العـام فقـط جـراء انخفـاض الطلـب الاسـتهلاكي والاضطرابـات فـي سلاسـل التوريـد العالميـة. حيـث حصلـت البلـدان الغنيـة علـى 60% مـن كميـة اللقـاح، وهـي تضـم 16% فقـط مـن سـكان العالـم، إلا أن آليـة توزيـع اللقـاح المعتمـدة تهـدف إلـى تطعيـم 70% مـن سـكان العالـم بحلـول منتصـف عـام 2021.

- يظـل فـي الأخيـر أن إشـكاليات إنتـاج وتوزيـع اللقاحـات تتطلـب التنسـيق بيـن الـدول المختلفـة وتعزيـز التضامـن فيمـا بينهـا، مـن خـلال نهـج إتاحـة اللقـاح فـي أسـرع وقـت وتوزيعـه فـي جميـع الـدول دون تفضيـل دول علـى أخـرى، بمـا يحقـق عدالـة التوزيـع وكفـاءة المنتـج.

قضايا الأمن والدفاع

1

التأثيرات المحتملة لسباق «الدرونز» في الشرق الأوسط

تصاعد توظيف الطائرات المسيّرة (الدرونز) خلال العقد الأخير في منطقة الشرق الأوسط، كما وصل حجم التنافس بين دول الإقليم حول تصنيع المسيرات أو امتلاكها إلى مستوى غير مسبوق، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدد من التأثيرات الأمنية الوخيمة، خاصة أن استخدام هذه التقنية لم يعد مقصورًا على الدول فحسب؛ بل امتد لجماعات مسلحة، بسبب مهامها المتعددة في المراقبة والاستطلاع، وجمع المعلومات، وتصوير المواقع، ورصد وتحديد الأهداف، فضلًا عن حملات مكافحة الإرهاب وتطويق الجرائم العابرة للحدود، وضبط الحدود في ظل صعوبة تأمينها بصورة كاملة.

2

انتقال ليبي جديد.. هل يتجاوز عثرات الربيع العربي؟

بعد عقد كامل على سقوط نظام "القذافي" ضمن ما يسمى بـ"الربيع العربي"، تدخل ليبيا المرحلة الانتقالية الخامسة. فبعد انتهاء جولات التصويت ضمن أعمال "ملتقى الحوار السياسي"، حصدت القائمة الثالثة الحقائب الأربع المنوطة بإدارة البلاد لمدة (10) أشهر، تمهيدًا للانتخابات العامة (برلمانية ورئاسية) المقرر عقدها في ديسمبر المقبل. وتُعد هذه الخطوة فرصة لإخراج ليبيا من أزمتها الممتدة، بعد فشل الأجسام السياسية المتعاقبة في تجاوز خلافاتها أو تحقيق تطلعات الليبيين الذين عبروا عنها في احتجاجات 2011.

3

"بايدن" وإيران.. تصعيد استباقي يمهد لإعادة التفاوض

خلقت المخاوف الدولية بشأن برنامج إيران النووي اتفاقًا عالميًا على ضرورة مواجهة الملف النووي الإيراني، إلى أن تم التوصل لاتفاق عام 2015. وعاد المشهد للارتباك مع انسحاب الولايات المتحدة أثناء إدارة "ترامب" من هذا الاتفاق، التي اتبعت سياسة الضغط الأقصى مع إيران. ومع وصول إدارة أمريكية جديدة ترغب في تسوية الملف الإيراني، تبدأ مرحلة جديدة تتسم بوجود توافق ضمني على التفاوض من جديد، فالطرفان يرغبان في التفاوض، لكنهما وضعا شروطًا استباقية للعودة الأمريكية إلى الاتفاق مع إيران مجددًا، ومن ثم فهما يعملان على اكتساب أوراق مساومة للتفاوض، وهو ما أنتج مشهدًا تصعيديًا جديدًا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

التأثيرات المحتملة لسباق «الدرونز» في الشرق الأوسط

* محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تصاعد توظيف الطائرات المسيّرة (الدرونز) خلال العقد الأخير في منطقة الشرق الأوسط، كما وصل حجم التنافس بين دول الإقليم حول تصنيع المسيرات أو امتلاكها إلى مستوى غير مسبوق، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدد من التأثيرات الأمنية الوخيمة، خاصة أن استخدام هذه التقنية لم يعد مقصورًا على الدول فحسب؛ بل امتد لجماعات مسلحة، بسبب مهامها المتعددة في المراقبة والاستطلاع، وجمع المعلومات، وتصوير المواقع، ورصد وتحديد الأهداف، فضلًا عن حملات مكافحة الإرهاب وتطويق الجرائم العابرة للحدود، وضبط الحدود في ظل صعوبة تأمينها بصورة كاملة.

أبعاد السباق:

- كانت الطائرات المسيرة في حيازة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فقط حتى عام 2001، قبل أن يتسع نطاق توظيفها وامتلاكها سواء من قبل الدول أو الجماعات والتنظيمات الإرهابية؛ إذ يشير عدد من التقديرات إلى أن نحو 18 دولة قد حصلت على الطائرات دون طيار ما بين 2011 و2019، إذ أنفقت دول الشرق الأوسط نحو 1.5 مليار دولار للحصول على هذه الطائرات خلال عام 2019، ومن المتوقع أن تصل إلى 3.95 مليارات دولار بحلول 2025.

- دخلت دول المنطقة في منافسة إقليمية في مجال تطوير وامتلاك الطائرات دون طيار، وذلك على النحو الآتي:

  - تأتي إسرائيل في مقدمة دول الشرق الأوسط من حيث تطوير هذه التقنية، علاوة على كونها أكبر مُصدّر للطائرات بدون طيار في العالم، حيث تشكل صادراتها نحو 61% من الصادرات العالمية في هذا المجال، فخلال الفترة من 2006 وحتى 2012 حققت إسرائيل مبيعات وصلت إلى نحو 4.6 مليارات دولار، كما قامت نحو 21 دولة حول العالم بشراء هذه التقنية من إسرائيل خلال الفترة من 2010 حتى 2019.

  - دخلت تركيا سوق الطائرات دون طيار ضمن مساعيها لتحقيق الاستقلال في الصناعات الدفاعية؛ إذ أوضح «أردوغان» (يناير 2021) أن بلاده تدخل ضمن أول ثلاث أو أربع دول على مستوى العالم في إنتاج الطائرات المسيرة بمختلف أنواعها. وقد عملت تركيا على توظيف واستثمار هذه التقنية في عدد من الساحات والميادين التي تنخرط فيها، سواء من خلال توجيه ضربات لعناصر حزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق، أو عبر دعم حلفائها في أذربيجان خلال حربها الأخيرة مع أرمينيا، أو حكومة الوفاق في ليبيا. كما اقتحمت تركيا السوق الإقليمية عبر تصدير وبيع الطائرات المسيرة، حيث وقّعت تركيا مع تونس (مارس 2020) عقدًا بقيمة 240 مليون دولار لتزويدها بمقاتلات من طراز Anka-s. وتستهدف أنقرة تطوير وتصنيع الطائرات بدون طيار وتصنيعها محليًا على غرار الطائرات من طراز بيرقدار TB2.

  - لم تغب إيران عن تطوير قدراتها من الطائرات المسيرة للقيام بأغراض هجومية وقتالية ومن بينها الطائرات من طراز: أبابيل، والمهاجر، وشاهد 129. وتدخل هذه التقنية ضمن الركائز الاستراتيجية لإيران، وهو ما برز خلال المناورة العسكرية التي نفذها الجيش الإيراني (يناير 2021) كأول وأكبر تدريب للطائرات بدون طيار الإيرانية محلية الصنع. من ناحية أخرى، تعمل أبو ظبي والرياض على تعزيز صناعاتهما المحلية في هذا المجال، حيث استثمرتا في نماذج محلية من سلسلة Yab-hon الإماراتية التي تنتجها شركة AD-COM Systems، وعائلة الصقر السعودي.

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط سوقًا رابحة للطائرات المسيرة الصينية من طراز Wing Loong وCai Hong 4B، وقد عملت الصين على تعزيز استثمارها في هذه المنطقة بشكل كبير، ساعدها في ذلك غياب الولايات المتحدة وامتناعها عن تصدير طائراتها المسيرة للمنطقة، وذلك لعدد من الاعتبارات من بينها القيود الأمريكية المفروضة على تصدير الأسلحة،

فضلًا عن امتناعها عن تصدير سلاحها لدول الشرق الأوسط بهدف الحفاظ على أمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي، كما يسمح انخفاض أسعار المسيرات الصينية بتوسيع مبيعاتها في المنطقة.

- اتخذت الإدارة الأمريكية السابقة عددًا من الخطوات تشير لتغيير النهج الأمريكي تجاه بيع الطائرات المسيرة لدول المنطقة، من بينها اتخاذ قرار (أبريل 2018) برفع القيود عن تصدير المُسيّرات الأمريكية. علاوة على ذلك، أبلغت الخارجية الأمريكية الكونجرس عن نيتها بيع حوالي (18) طائرة مسيرة عالية التقنية طراز MQ-9B للإمارات، في صفقة تصل قيمتها إلى 2.9 مليار دولار. كما قدمت أربع طائرات مسيرة طراز MQ-9B إلى المغرب. وهو ما يعني أن الفترات القادمة قد تشهد تغييرًا في نمط واشنطن المستقبلي إذا ما استمرت إدارة «بايدن» على المنوال ذاته الذي كان يسعى إليه «ترامب».

تداعيات محتملة:

ثمة تداعيات يمكن أن تنتج عن السباق الإقليمي في امتلاك الطائرات المسيرة، وهو ما يمكن الإشارة إليه فيما يلي:

- **توظيف مزدوج:** تُعتبر الطائرات بدون طيار سلاحًا ذا حدين، إذ يمكن أن تكون أداة فاعلة في مواجهة ومكافحة الإرهاب وتوجيه ضربات لمواقع ومناطق انتشار تلك الجماعات وقادتهم، فقد نفذت الولايات المتحدة الأمريكية عملية اغتيال زعيم تنظيم «القاعدة» في اليمن «قاسم الريمي» عبر غارة نفذتها طائرة بدون طيار. من ناحية أخرى، يمكن أن تساهم هذه التقنية في تعزيز ودعم قدرات الجماعات والتنظيمات الإرهابية والفواعل من غير الدول، حيث أصبحت هذه التقنية السلاح المفضل في يد الحوثيين في اليمن لزعزعة استقرار وأمن دول الخليج. وقام تنظيم «داعش» بتوظيفها في عدد من الهجمات في سوريا والعراق. كما يمتلك «حزب الله» نحو 200 طائرة مسيرة.

- **توسيع نطاق المواجهة:** يمكن أن تؤدي الطائرات المسيرة في ظل سهوله تصنيعها وانخفاض تكلفتها المادية والبشرية إلى إشعال وتصاعد أنشطة الحرب بالوكالة، كما هو الحال في قيام تركيا بتزويد ميليشيات غرب ليبيا بالطائرات المسيرة، كما يمكن أن تقود إلى تعزيز الصراعات الإقليمية وتوظيفها ضد الخصوم والمنافسين، فبعدما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستهداف «قاسم سليماني» (يناير 2020)، بدأت إيران عبر أذرعها ووكلائها بتنفيذ هجمات ضد عدد من التمركزات العسكرية الأمريكية، علاوة على العمل على تهديد مصالح أمريكا وحلفائها في المنطقة عبر التوسع في التهديد أو استخدام الطائرات بدون طيار.

في الأخير، قد تؤدي حالة التنافس الإقليمي المتزايد في ظل الهشاشة والفراغ الأمني وغياب دور الدولة في عدد من الساحات في منطقة الشرق الأوسط إلى استمرار وانتشار الطائرات المسيرة، كما قد تشهد الفترات القادمة قفزة كبيرة في توظيف هذه التقنية من قبل الدول في صراعاتها المختلفة، أو من خلال الجماعات المسلحة التي تبحث عن خفض التكلفة المادية وتحقيق نتائج ملموسة.

انتقال ليبي جديد..
هل يتجاوز عثرات الربيع العربي؟

* حسين عبد الراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد عقد كامل على سقوط نظام "القذافي" ضمن ما يسمى بـ"الربيع العربي"، تدخل ليبيا المرحلة الانتقالية الخامسة. فبعد انتهاء جولات التصويت ضمن أعمال "ملتقى الحوار السياسي"، حصدت القائمة الثالثة الحقائب الأربع المنوطة بإدارة البلاد لمدة (10) أشهر، تمهيدًا للانتخابات العامة (برلمانية ورئاسية) المقرر عقدها في ديسمبر المقبل. وتُعد هذه الخطوة فرصة لإخراج ليبيا من أزمتها الممتدة، بعد فشل الأجسام السياسية المتعاقبة في تجاوز خلافاتها أو تحقيق تطلعات الليبيين الذين عبروا عنها في احتجاجات 2011.

ملامح التأزم:

المجتمع الليبي مجتمع قبلي بالأساس، وقد ظهرت الانتماءات الفرعية بصورة واضحة مع سقوط نظام "القذافي"، الذي أدار تلك المنظومة ووعى أبعادها وحد من تأثيرها، ويمكن توضيح أبرز ملامح الحالة الليبية خلال عقد كامل على النحو الآتي:

- **تعثر سياسي متواصل:** إذ فشلت محاولات بناء هياكل سلطة فاعلة، وساد اتجاه لتوظيف السيطرة الميدانية والتحالفات المناطقية على مسارات التسوية. ورسخ التعثر السياسي حالة فقدان الثقة بين الفرقاء، وقاد لإجهاض المبادرات الرامية لاختراق المُعضلة. وتعددت جهود التسوية الأممية والدولية. فمنذ دخل الاتفاق السياسي (الصخيرات 2015)، لم تنجح حكومة الوفاق في نيل ثقة البرلمان، وهو ما تكرر في لقاءات باريس (مايو 2018) وباليرمو (نوفمبر 2018) وأبوظبي (مارس 2019)؛ إلا أن مؤتمر برلين (يناير 2020) وإعلان القاهرة (يونيو 2020) مَثّلا نقاط تحول هامة، إذ رسمت خريطة تحرك جادة لحلحلة الأزمة، وتمكنت البعثة الأممية من البناء عليها، وهو ما قاد إلى الوصول لانتخاب سلطة جديدة عبر الحوار السياسي.

- **تقويض مؤسسية الدولة:** أفقد الجمود السياسي المؤسسات الليبية حيادها وفعاليتها، وأصبحت الهيمنة على أعمالها مدخلًا صراعيًا جديدًا سعت الأطراف المتنافسة لتمكين عناصرها داخل مؤسسات الدولة، ومن ثم توجيه سياساتها للضغط على الخصوم وتركيز عوائدها لصالحها، وأصبحت بذلك عاجزةً على الوفاء بالتزاماتها تجاه المناطق المختلفة. ظل البرلمان الكيان الوحيد المنتخب منذ 2014، ولم تحظَ حكومة الوفاق بثقة الأخير منذ 2015، وأدى ذلك لحالة ازدواجية مؤسسية، حيث وجود برلمانين (طبرق-طرابلس)، وحكومتين (المؤقتة-الوفاق). بالإضافة لامتداد الانقسام للقطاعات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، فنجد القيادة العامة للجيش الوطني ووزارة الدفاع بالوفاق، وانفصال فروع المصرف المركزي (البيضاء-طرابلس). ولذلك برزت إشكاليات أكبر وصلت لوقف تصدير النفط، وتنازع أجنحة الوفاق حول إدارة عوائده.

- **ترسيخ الانقسام المجتمعي:** عززت الممارسات السلبية وسوء الإدارة حالة الانقسام بين مكونات المجتمع؛ إذ وجد الجنوب الليبي نفسه مهمشًا بدرجة كبيرة، سواء في السياق الخدمي أو الأمني أو السياسي، وضاعفت تداعيات الأزمات المتتالية من معاناة سكان المدن التي تبنت الحياد في فترة طويلة من تاريخ الصراع. ودفعها ذلك للتعاطي بصيغة مناطقية مع قضايا وترتيبات التسوية، وتجلى هذا المنطق في تصاعد دعوات رافضة لمسودة الدستور؛ لاعتبارات تتعلق بالتهميش المتواصل لحقوق بعض المكونات، بالإضافة لاتجاه مدن الجبل والساحل في الغرب لتدشين إقليم رابع بالبلاد.

- **انهيار الأمن واشتعال المواجهات العسكرية:** صار المكون الأمني في ليبيا هجينًا مليشياويًا خارج سيطرة الدولة، فهو يضم عناصر مسلحة تتباين هياكلها وتبعيتها بشكل يعيق كافة محاولات إعادة تنظيم القطاع، وأصبح تدخل المليشيات للتأثير على أنشطة المؤسسات المختلفة عاملًا مضاعفًا للأزمة، ما تجلى في محاولة اقتحام مقر المؤسسة الوطنية للنفط (نوفمبر 2020)، عقب أزمتها مع المصرف المركزي. كما اندلعت مواجهات عسكرية بين فواعل متنوعين بالساحة الليبية، تصدرتها معارك الجيش الوطني ضد المليشيات والمرتزقة بالمنطقة الغربية (أبريل 2019)، كما قاد الجيش الوطني معارك أخرى لتطهير الجنوب من العناصر التكفيرية.

- **استنزاف اقتصادي طاحن:** عانى الاقتصاد الليبي من تبعات التوظيف المتصاعد لموارد الدولة في جولات الصراع، وقد أُهدرت مليارات الدولارات على الخزينة الليبية عبر آليات الاعتمادات واختلاف أسعار الصرف المعمول بها بالبلاد، إلى جانب وقف عمل الحقول النفطية الذي تم تطبيقه لفترة، وحتى بعد استئنافه جمدت المؤسسة الوطنية للنفط عوائدها بالمصرف الخارجي في سياق صراعها مع محافظ المصرف المركزي، واتهامه بإهدار مليارات الدولارات على الشعب الليبي. وقدرت دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تكلفة الصراع الليبي منذ 2011 حتى 2020 بحوالي (580) مليار دولار أمريكي، كما رجحت أن يصل إجمالي التكلفة، حال استمرار الصراع بوتيرته الحالية، لنحو (1046) مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025.

- **تدخل خارجي مُضاعف:** أصبحت ليبيا ساحة كاشفة لحجم التدخل الدولي لتحصين مصالحها ودعم وكلائها، وتجاوز هذا المشهد ضربات حلف شمال الأطلنطي لإسقاط النظام السابق، مرورًا بدعم بعض الدول لوصول تيارات وشخصيات معينة لسدة الحكم، ثم استنزاف الثروات الليبية وجني مكاسب جيوسياسية ومناكفة دول الجوار، وصولًا لتصدير المرتزقة والعناصر الإرهابية، ودمجهم بمؤسسات الدولة لتنفيذ تغيير ديموغرافي ببعض المناطق، بالإضافة للاستحواذ على قواعد عسكرية بالبلاد لتكون نقاط ارتكاز وإسناد لتحركاتهم التوسعية.

- **أزمات إنسانية حرجة:** يواجه الداخل الليبي العديد من الأزمات الإنسانية، كالنزوح واللجوء، والملاحقات والاحتجاز خارج الأطر القانونية. وكشف تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عن وجود (928.000) شخص يحتاجون للدعم الإنساني في ليبيا، من بينهم قُرابة (316,415) نازحًا داخليًا. وقد فاقمت المواجهات العسكرية من مخاطر الإصابات بين المدنيين، وأدت لوقوع ضحايا بين اللاجئين المحتجزين في مراكز الإيواء التي تديرها المليشيات، كما حدث باستهداف "مجمع الضمان" في تاجوراء، 2 يوليو 2019.

تحسُّن مأمول:

- يبدو المشهد الليبي الراهن أكثر تحسنًا عما سبقه؛ إذ تستهل الأزمة عامها الحادي عشر بتدشين مرحلة انتقالية جديدة، هي الخامسة منذ سقوط نظام "القذافي"، حيث استطاع الليبيون فيها اختيار مجلس رئاسي ممثل للأقاليم الثلاثة، ورئيس للحكومة الموحدة المنشودة. بالإضافة لوصول مجلسي النواب والدولة لصيغة توافق حول ضوابط ومحددات تولي المناصب السيادية في المرحلة القادمة، وهو ما يعزز فرص تجاوز العقبات التقليدية التي أفقدت المؤسسات الليبية حيادها وفاعليتها.

- صمد اتفاق وقف إطلاق النار (أكتوبر 2020) حتى الآن، مما قاد لتفعيل مسارات التسوية الاقتصادية والسياسية، ويمهد لتعظيم فرص حكومة "عبدالحميد الدبيبة" -حال اعتمادها- لتجاوز تعقيدات المشهد العسكري المُعطلة لجهود التسوية السابقة. وأتاح اختراق الأزمة عبر اللجنة العسكرية (5+5) التعاطي مع إشكاليات مُلحة، فضبط خروج المرتزقة بإطار زمني، والتمهيد لفتح الطريق الساحلي، إلى جانب إعادة تنظيم الهياكل الأمنية، وكلها ملفات تمثل تحديات إن تم حلها فسيدعم ذلك استقرار ليبيا.

- يتزامن وقف إطلاق النار والتوافق السياسي مع إرادة دولية دافعة لإنجاح التسوية، وبيئة داخلية متهيئة لإنجاز التحول، مما يُرجح أن تكون مهمة الكيانات السياسية الجديدة واللجنة

العسكرية أكثر قابليةً للتحقق، رغبة في تلافي الانزلاق بسيناريوهات تقسيم الدولة أو تجدد المواجهات. وعليه، فالأزمة الليبية بعد 10 سنوات من التعقيد والتأزيم عاودت الدخول بمشهد انتقالي جديد، يُنظر إليه كبوابة للتعافي والتحسن، ما يجعلها بمثابة فصل جديد في تاريخ المُعضلة يُرجى أن يقود للتسوية المنشودة.

- يمكن القول إن امتداد تأثيرات الربيع العربي إلى ليبيا، وما تبع سقوط نظام "القذافي" في عام 2011 من تحولات، دفع الدولة لنفق مُظلم مليء بالإشكاليات، لم تتمكن الكيانات السياسية والمكونات الاجتماعية من تجاوزه على مدار 10 سنوات، وأخذت مُعضلة التحول تتعمق داخليًا، ووصلت بالنسيج الاجتماعي لانقسام بالغ الخطورة، كما سمحت بتدخلات خارجية هددت سلامة الدولة الوطنية. ومع انطلاق المرحلة الانتقالية الخامسة أصبح الليبيون أمام مفترق طرق، ففي فترة يُقدر أن تستمر لأقل من عشرة أشهر، ستضطلع السلطة الجديدة بمهام دقيقة، كإخراج المرتزقة وتحقيق المصالحة والاستعداد للانتخابات، وهي ملفات لم تستطع سابقاتها إنجازها على مدار سنوات. إلا أن المشهد الليبي الحالي، والدعم الدولي المكثف للخروج من الأزمة، ربما يساعد على استعادة الدولة المأزومة لاتزانها المنشود.

«بايدن» وإيران.. تصعيد استباقي يمهد لإعادة التفاوض

* د. هدى رؤوف
باحثة متخصصة في الشأن الإيراني والإقليمي

خلقت المخاوف الدولية بشأن برنامج إيران النووي اتفاقًا عالميًا على ضرورة مواجهة الملف النووي الإيراني، إلى أن تم التوصل لاتفاق عام 2015. وعاد المشهد للارتباك مع انسحاب الولايات المتحدة أثناء إدارة "ترامب" من هذا الاتفاق، التي اتبعت سياسة الضغط الأقصى مع إيران. ومع وصول إدارة أمريكية جديدة ترغب في تسوية الملف الإيراني، تبدأ مرحلة جديدة تتسم بوجود توافق ضمني على التفاوض من جديد، فالطرفان يرغبان في التفاوض، لكنهما وضعا شروطًا استباقية للعودة الأمريكية إلى الاتفاق مع إيران مجددًا، ومن ثم فهما يعملان على اكتساب أوراق مساومة للتفاوض، وهو ما أنتج مشهدًا تصعيديًا جديدًا.

توظيف إيراني للاختراقات:

- مع انسحاب الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" من خطة العمل الشاملة المشتركة، قامت إيران باتخاذ خطوات من شأنها خرق التزاماتها في الاتفاقية، وذلك بعد فشل الأطراف الأوروبية الموقّعة على الاتفاقية في إقناع "ترامب" بتخفيف العقوبات عن إيران. منذ ذلك الحين، خرقت إيران اتفاقية تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز المستويات المسموح بها. فقد أعلنت طهران في يوليو 2019، تجاوزها الحد الأقصى لتخصيب اليورانيوم بنسبة 3.67٪، وصعد البرلمان الإيراني من الضغط، وأصدر تشريعًا يتطلب زيادات كبيرة في أنشطتها النووية على فترات منتظمة إذا لم تتم تلبية مطالب إيران بتخفيف العقوبات، بما في ذلك العقوبات على قطاعيها المصرفي والنفطي. وفي يناير 2021 أعلنت أنها استأنفت تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 20٪ في منشأة فوردو، وزيادة قدرة التخصيب في منشأة نطنز.

- تُعد الخروقات الإيرانية لالتزاماتها في الاتفاقية ورقة ضغط أمام إدارة "ترامب" والمجتمع الدولي لدفعه لإعادة النظر في العقوبات المفروضة عليها. لكن مع مجيء إدارة "بايدن" أعلن رغبته في إعادة الولايات المتحدة للاتفاق، لكن بشروط تتضمن إطارًا أوسع من خطة العمل الشاملة المشتركة، لتشمل إعادة التفاوض حول البرنامج النووي، والبرنامج الصاروخي الإيراني.

- تريد إيران استعجال إدارة "بايدن" للتفاوض، لا سيما مع وجود ملفات أكثر إلحاحًا مرتبطة بالوضع الأمريكي الداخلي، حيث عملت إيران على تصعيد الضغط على إدارة "بايدن"، فأعلن وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" أن 21 فبراير الجاري هو الموعد النهائي لوقف الالتزام بالبروتوكول الإضافي للاتفاق النووي. أتى التصريح في سياق وضع الطرفين الإيراني والأمريكي شروطًا لبدء التفاوض، فبايدن يريد عودة إيران للالتزام بمسئولياتها في الاتفاق لبدء التفاوض معها، في حين تريد إيران رفع العقوبات عنها كليًا.

- في إطار هذه الشروط المتبادلة، يمكن القول إن إيران هذه المرة توظف ورقة اختراق التزاماتها في الاتفاق للقيام بمهمتين؛ الأولى: الضغط من أجل تسريع وتيرة العودة الأمريكية للاتفاق، والمهمة الثانية: استخدام عودتها لالتزاماتها بالاتفاق كنوع من التنازلات التي تقدمها للولايات المتحدة بدلًا من تقديم تنازلات بشأن برنامجها الصاروخي والملفات الإقليمية التي تتدخل فيها إيران. ومع ذلك ورغم ما بدا من تنازل من الجانب الإيراني في مقابل التعنت الأمريكي لعودة إيران مسبقًا لالتزاماتها، فقد عبّر "جواد ظريف" في تصريح آخر عن رغبة إيران في تقديم الدول الأوروبية كوسيط لتحسين ظروف التفاوض مع الولايات المتحدة، وعدم ضرورة رفع العقوبات أولًا كما طالبت طيلة الوقت.

- في إطار لعبة تبادل الأدوار عند مخاطبة الغرب، صدر تصريح من المرشد الأعلى "علي خامنئي" تضمن الإصرار على شروط إيران للعودة لالتزاماتها وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، فقال إذا كانت الولايات المتحدة تريد من إيران العودة إلى التزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة، فإن "الشرط الذي لا رجعة فيه هو أن ترفع الولايات المتحدة جميع العقوبات، ليس فقط على الورق ولكن عمليًا. وبمجرد الانتهاء من ذلك، فسنستأنف التزاماتنا في خطة العمل المشتركة الشاملة".

موقف إدارة "بايدن":

- موقف إدارة "بايدن" من الاتفاق مع إيران معروف منذ كان مرشحًا للانتخابات الأمريكية، لكن الجديد في الأمر وجود الكثير من العقبات أمام العودة السريعة للتفاوض. فإيران تحللت جزئيًا من التزاماتها، وهو ما يجعلها قريبة من العتبة النووية، فضلًا عن إصرار حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين تضمين ما يعالج هواجسهم الأمنية في الاتفاق الجديد، وهو ما ترفضه إيران. من العقبات الأخرى أيضًا، سلسلة العقوبات التي أعادها "دونالد ترامب" ونجح في جعلها تعرقل استفادة إيران من الاتفاق اقتصاديًا، وبالتالي ليس سهلًا أمام إدارة "بايدن" رفع العقوبات المفروضة على إيران.

- في إطار الشروط المتبادلة التي يعلنها الطرفان أمام كل طرف للعودة للاتفاق، قال "جو بايدن" إنه لن يرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، حتى تمتثل للشروط المتفق عليها بموجب الاتفاق النووي لعام 2015، وذلك أثناء حديثه في مقابلة مع شبكة "سي بي إس نيوز". في المقابل، قال المرشد الأعلى لإيران إن طهران لن تعود إلى الامتثال إلا إذا رفعت الولايات المتحدة أولًا جميع العقوبات الاقتصادية.

- تعد عملية رفع العقوبات الأمريكية أمرًا ليس بالهين، ويمكن اعتبار ذلك أحد إنجازات "ترامب" في سياسة الضغط القصوى، فقد تعرضت العديد من المؤسسات والكيانات الإيرانية التي كانت خاضعة لعقوبات نووية إلى فئات أخرى من العقوبات، مثل: عقوبات مكافحة الإرهاب بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، أضف لذلك أن رفع كل هذه العقوبات يستغرق وقتًا طويلًا، وقد ينتهك قوانين الطوارئ الأخرى التي طبقتها الولايات المتحدة في التعامل مع إيران.

- مع ذلك، لا يمكن اعتبار أن ذلك نقطة خلاف لن يتم تفاديها، فقد تسربت بعض المعلومات حول دراسة إدارة "بايدن" طرقًا لتخفيف الضغط المالي عن إيران دون رفع العقوبات الاقتصادية التي أمامها عقبات كثيرة. أحد هذه الخيارات تقديم الدعم لتسهيل حصول إيران على قرض من صندوق النقد الدولي لتخفيف تداعيات فيروس كورونا المستجد وتخفيف العقوبات التي حالت دون وصول المساعدات الدولية إليها لمواجهة الفيروس. ويمكن تبرير مثل هذه التحركات لأسباب إنسانية، ومن ثم يمكنها أن تمنح إيران إغاثة ملموسة، كما يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية إصدار تراخيص تسمح بالتجارة المحدودة مع إيران، أو تقديم ضمانات بأن التجارة عبر قناة إنسانية أنشأتها الدول الأوروبية المعروفة باسم Instex لن تتضرر.

- إذا أرادت الإدارة الأمريكية رفع العقوبات عن إيران فيمكنها ذلك من خلال استصدار أمر تنفيذي لتجنب العقبات المرتبطة بالكونجرس ومجلس الشيوخ، لكن الإدارة الأمريكية تعي أن رفع العقوبات النفطية قد يحرم الولايات المتحدة ورقة ضغط ويجعل إيران أقل احتمالًا للعودة إلى الصفقة؛ لذا فورقة العقوبات الأمريكية التي أعاد "ترامب" فرضها هي ورقة الضغط في يد إدارة "بايدن".

- يظل أن الطرفين الأمريكي والإيراني يرغبان في التفاوض، لكنّ كلًا منهما يريد حفظ ماء وجهه على النحو الذي يسمح باستئناف الوصول لاتفاق بإطار أوسع، لكن أيضًا تدرك إدارة "بايدن" أنه إذا استجابت لرغبات الأطراف الإقليمية وبدأت بالتفاوض بشأن الصواريخ الإيرانية، فإن الأمر سيستغرق جولات كثيرة بين الطرفين، وهو ما يفسر لماذا أعلن بعض المسئولين في الإدارة الأمريكية أن التفاوض سيكون بداية بشأن الملف النووي، ثم يمكن التفاوض لاحقًا بشأن بقية القضايا.

قضايا السياسات العامة

1

إنقاذ الريف ..

أكبر مشروع مصري يواجه عقود "التهميش"

تعتزم الحكومة المصرية تنفيذ مشروع تنموي لتطوير القرى خلال السنوات الثلاث القادمة، بقيمة 515 مليار جنيه مصري، وذلك للارتقاء بحالة البنية الأساسية لـ4584 قرية، بالإضافة إلى 30,888 من العزب والتوابع الريفية الملحقة بها. ويعد المشروع هو الأكبر في تاريخ مصر، حيث سيسهم -حال الانتهاء منه- في رفع جودة الحياة لقرابة 57 مليون مواطن مصري من سكان الريف عانوا تهميشًا وإهمالًا بسبب تركيز الحكومات المصرية السابقة على تنمية المدن ومناطق الحضر. فلماذا الآن هذا المشروع؟.

2

«حياة كريمة»..

من مبادرة إلى مشروع قومي للريف

شهد المجتمع المصري العديدَ من المبادرات التي تستهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا وتقديم المساعدات للفئات المحرومة؛ إلا أنه لم يكتب لها الاستمرارية والاستدامة، على عكس ما حدث مع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي أطلقها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في 2019، فقد بدأت مبادرة "حياة كريمة" بشكل يشبه معظم المبادرات السابقة، واشتملت على عدد من التدخلات التقليدية، ولكن الاختلاف الحقيقي لهذه المبادرة بدا واضحًا بعد الإعلان عن المشروع القومي لتطوير القرى المصرية، ضمن المرحلة الثانية من المبادرة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
photospin 49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
116
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
533336

إنقاذ الريف .. أكبر مشروع مصري يواجه عقود «التهميش»

* مصطفى عبداللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعتزم الحكومة المصرية تنفيذ مشروع تنموي لتطوير القرى خلال السنوات الثلاث القادمة، بقيمة 515 مليار جنيه مصري، وذلك للارتقاء بحالة البنية الأساسية لـ4584 قرية، بالإضافة إلى 30,888 من العزب والتوابع الريفية الملحقة بها. ويعد المشروع هو الأكبر في تاريخ مصر، حيث سيسهم -حال الانتهاء منه- في رفع جودة الحياة لقرابة 57 مليون مواطن مصري من سكان الريف عانوا تهميشًا وإهمالًا بسبب تركيز الحكومات المصرية السابقة على تنمية المدن ومناطق الحضر. فلماذا الآن هذا المشروع؟.

مرافق غير متكاملة

- توصف 75% من القرى المصرية بأنها غير متكاملة الخدمات، أي إن تلك القرى تفتقر لبعض الشبكات العامة، مثل: شبكة الصرف الصحي، أو الكهرباء، أو مياه الشرب؛ وهو ما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين اليومية، ويضطرهم للبحث عن بدائل غير عملية لحل مشكلة القصور في المرافق.

- تعتبر شبكة الصرف الصحي من أكثر المرافق التي يفتقدها الريف المصري، فلدى 24% فقط من القرى المصرية خطوط للصرف الصحي، فيما تضطر باقي القرى لاستخدام البيارات والترنشات لتجميع مياه الصرف، مما يؤدي -بدوره- لتلوث التربة المحيطة ويؤثر على جودة مياه الشرب الواصلة للمنازل، كما تقوم بعض القرى بإلقاء مياه الصرف الصحي في الترع، مما يسهم في رفع درجة تلوث المياه الواصلة للحقول الزراعية.

- تعاني القرى التي تمتلك شبكات للصرف الصحي تحديات هي الأخرى، فخطوط الصرف في 52% من هذه القرى تُعاني انسدادات تتراوح بين دائمة ومتكررة، وهو ما يضطر المواطنين للاعتماد على وسائل الصرف المذكورة سلفًا، والتي تضر بالبيئة وبصحة المواطنين. كما تفتقر 97% من القرى المصرية لشبكات الغاز المنزلي، مما يدفع المواطنين للاعتماد على أسطوانات الغاز المنزلي المعبأ، والتي تدعمها الدولة بنسبة 60% من قيمة إنتاجها سنويًا، مما يمثل عبئًا على الخزانة العامة، فيما يقوم مواطنون آخرون بالاعتماد على مصادر شديدة التلوث للبيئة، مثل حرق القش والأخشاب للحصول على الطاقة اللازمة للطهي.

- وبرغم هذا التدهور لملف المرافق في القرى المصرية، فهناك خدمات تتوفر لدى المواطن القروي بنسب كبيرة، مثل: شبكات الكهرباء (تغطي حاليًا 97% من جملة القرى)، وشبكات مياه الشرب (تغطي حاليًا 90% من القرى). ومع ذلك، تواجه شبكات الكهرباء والمياه تحديات، فـ91% من القرى المصرية تعاني من امتداد أسلاك الكهرباء العمومية المغذية للمنازل في أماكن مكشوفة، إذ يتم تعليقها ومدها بين أعمدة الإنارة الخشبية كما في الطرز القديمة، مما يمثل خطرًا على حياة المواطنين. في حين يعاني 53% من القرى من اختراق شبكات الضغط الكهربي العالي لحيزها العمراني، مما يعد تهديدًا صحيًّا للمواطنين القاطنين بالقرب منها. على جانب آخر، تعاني شبكات مياه الشرب الممدودة داخل القرى من تقادمها وتهالكها، مما يجعلها عرضة للتلوث بمياه الصرف الزراعي والصحي.

نسبة القرى الواصلة لخدمات المرافق العامة من اجمالي قرى مصر

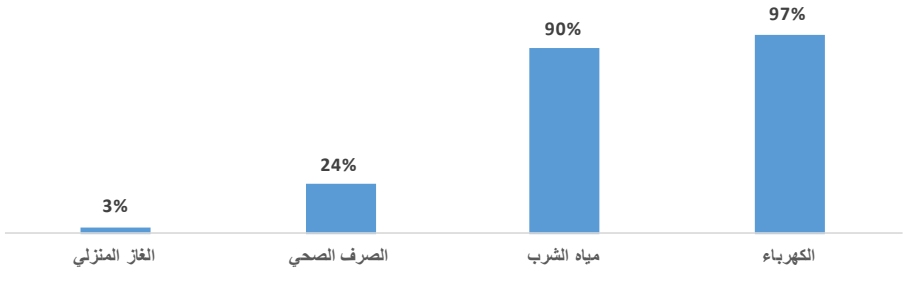

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

عشوائية العمران

- لم تعرف القرى المصرية على مدار التاريخ الحديث أي ضوابط للتخطيط العمراني، وكان هذا سببًا رئيسيًا لبناء 4,500 قرية على أساس عشوائي، بما يمثل 95% من جملة قرى مصر. وتسببت تلك المعضلة في العديد من التحديات الفنية التي أضرت بشكل مباشر بجودة السكن المتوفر للمواطن الريفي، فـ88% من المنازل الريفية تعاني من النشع المائي والرطوبة، ويعود ذلك لبنائها بمواصفات هندسية غير متجانسة مع البيئة المحيطة، فضلًا عن تأثرها بانتشار المياه الجوفية الناتجة عن مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي تحت تربة القرية.

- تعاني أيضًا 93% من المنازل الريفية من عدم ملاءمتها لاشتراطات الصحة العامة، مثل دخول الهواء المتجدد وأشعة الشمس. ويعود ذلك إلى ضيق الطرق الداخلية بالقرى المصرية، وتلاصق المنازل المطلة عليها، حيث يقل عرض ثلثي الطرق الداخلية بالقرى عن 3 أمتار. كما يواجه الريف المصري سوء إدارة وصيانة للتجمعات القروية، حيث تعاني 73% من الطرق الرئيسية بالقرى المصرية من الإشغالات والتعديات، مثل إقامة الأسواق العشوائية وإيقاف السيارات بشكل مخالف، كما تعاني 66% من الطرق الداخلية بالقرى من قلة الاهتمام والصيانة الدورية، مما يجعلها غير مهيأة للاستخدام بسبب انتشار الحفر والمطبات عليها.

مشكلات تعليم وصحة

- اهتمت الدولة المصرية خلال العقود الماضية بتطوير التعليم في القرى المصرية، وذلك للقضاء على الأمية ورفع نسب المتعلمين بين أبناء الريف، إذ استطاعت الدولة بين عامي 1986 و2017 أن تخفض نسب الأمية في الريف لأكثر من 49%، كما رفعت نسب الحاصلين على الشهادات العلمية المتوسطة بنسبة تفوق 61%.

ارتفاع نسبة المواطنين الريفيين الحاصلين على شهادات تعليمية خلال الفترة 1986 - 2017م

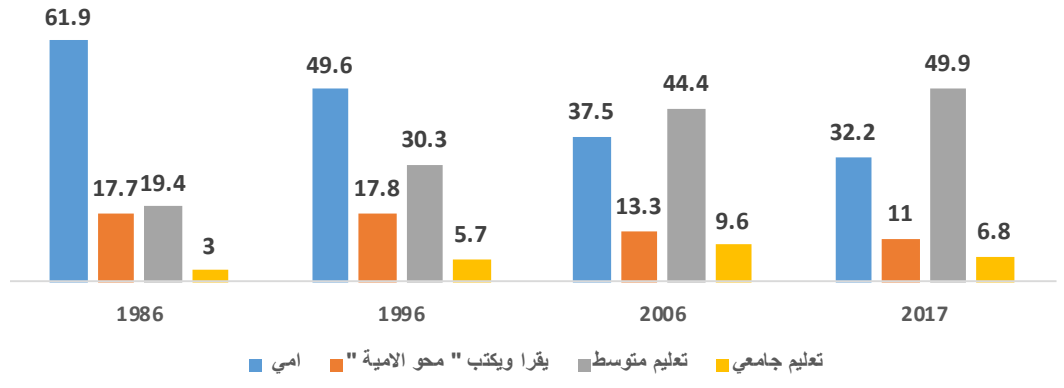

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- مع ذلك، فإن ملف التعليم في القرى لا يزال في حاجة للمزيد من الدعم، وذلك لتخفيف العبء عن كاهل الطلاب وأسرهم من أبناء الريف. فعلى الرغم من توفر المدارس الابتدائية والإعدادية في 95% من القرى المصرية؛ إلا أن المدارس الثانوية لا تتوافر إلا في 18% من القرى، أي ما يساوي 850 قرية. كما تفتقر نصف القرى المصرية لوجود حضانات مخصصة لاستقبال الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.

- برغم أن الدولة المصرية قامت خلال العقود الماضية بجهود متواصلة للقضاء على أمراض متوطنة في الريف، مثل البلهارسيا والديسونتاريا والتيفويد، وأخيرًا فيروس سي؛ إلا أن المجتمع الريفي لا يزال يواجه تحديات صحية، مع انتشار أمراض مزمنة، كالسكري، وأمراض القلب، والأوعية الدموية، وأمراض العظام. وتتميز تلك الأمراض المزمنة باحتياجها للمتابعة المستمرة مع المريض، وهو ما يصعب حاليًا في العديد من التجمعات الريفية بسبب قلة الوحدات الصحية، فـ30% من القرى المصرية محرومة من وجود العيادات الطبية والمستوصفات، مما يستدعي انتقال المريض إلى قرى أخرى لتلقي العلاج.

- تعاني 4,400 قرية من انعدام المستشفيات العامة والمركزية، مما يضعف من احتمالية تلقي المرضى في القرى للخدمات العلاجية المناسبة. وتعاني القرى أيضًا من محدودية إمكانات الخدمات الإسعافية، حيث لا تتوفر نقاط الإسعاف الطبي إلا في 600 قرية من أصل 4,471.

تلوث وضعف الرياضة

- لا تقف حدود التلوث في البيئة الريفية عند إلقاء مياه الصرف الصحي في الترع أو تسربها في طبقات التربة أسفل المنازل؛ بل يتخذ العديد من المظاهر والأشكال الأكثر سوءًا، من أبرزها انتشار القمامة، فـ94% من المواطنين الريفيين يتخلصون من قمامتهم بطرق غير آمنة وضارة للبيئة، مثل إلقائها في الشوارع أو في المصارف، أو حتى عن طريق حرقها في الخلاء، فيما تُلقَى أغلب الحيوانات النافقة على جوانب الطرق أو في الترع.

- تعاني 600 قرية مصرية من مرور المصارف الزراعية المكشوفة وغير المبطنة بداخل حيزها العمراني، مما يؤدي لتلوث المياه النقية بمياه الصرف الزراعي المليئة بالمواد الكيماوية الضارة بصحة الإنسان، إلى جانب ذلك تعاني 500 قرية أخرى من انتشار برك المياه الراكدة، والتي تعرض صحة المواطنين لعدد من الأمراض الخطيرة، مثل: الملاريا، والزحار، وحمى الضنك.

- تُعتبر الرياضة والثقافة من أقل الملفات التنموية التي جرى الاهتمام بها في القرية المصرية على مدار العقود الماضية، وذلك لوجود ثقافة شعبية مغلوطة تعتبر النشاطات الرياضية والثقافية نوعًا من أنواع الترف المجتمعي. ويعاني الريف نقصًا في البنية التحتية المساعدة على تفعيل هذين الملفين، فـ33% من القرى المصرية لا تتوفر فيها مراكز رياضية للشباب، فيما لا تتوفر الصالات الرياضية إلا لـ470 قرية فقط على مستوى الجمهورية. وعلى الجانب الثقافي، لا تتوفر المكتبات العامة ولا المتنزهات ولا المسارح ودور السينما إلا في 140 قرية، أي ما نسبته 3% من إجمالي القرى المصرية.

«حياة كريمة»..
من مبادرة إلى مشروع قومي للريف

* محمود سلامة
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد المجتمع المصري العديدَ من المبادرات التي تستهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا وتقديم المساعدات للفئات المحرومة؛ إلا أنه لم يكتب لها الاستمرارية والاستدامة، على عكس ما حدث مع المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي أطلقها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في 2019، فقد بدأت مبادرة "حياة كريمة" بشكل يشبه معظم المبادرات السابقة، واشتملت على عدد من التدخلات التقليدية، ولكن الاختلاف الحقيقي لهذه المبادرة بدا واضحًا بعد الإعلان عن المشروع القومي لتطوير القرى المصرية، ضمن المرحلة الثانية من المبادرة.

اختلافات "حياة كريمة":

- لم تكن مبادرة "حياة كريمة" هي الأولى من نوعها، فقد أطلقت الحكومة المصرية عددًا من المبادرات، مثل: برنامج تنمية القرى الفقيرة في محافظة سوهاج في 2009، و"مشروع المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة" في عام 2012 في جنوب مصر بالتعاون بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة "إعادة إعمار القرى الأكثر احتياجًا" التي بدأت شركة حديد المصريين بالتعاون مع جمعية الأورمان ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي في تنفيذها منذ يونيو 2014.

- على الرغم من محاولة هذه المبادرات تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا؛ إلا أن معظمها لم يحقق أهدافه، إما بسبب سوء التخطيط أو ضعف البيانات وعدم دقتها أو قصور التمويل لهذه المبادرات. في المقابل، تختلف مبادرة "حياة كريمة" عن هذه المبادرات في عدد من النقاط، أهمها أنها تحظى بدعم القيادة السياسية، وتستهدف عددًا كبيرًا من القرى مقارنةً بهذه المبادرات السابقة، فضلًا عن نوعية التدخلات التي تقوم بها، وعدد الجهات المشاركة في تنفيذ المبادرة، سواء الحكومية أو منظمات المجتمع المدني.

- بدأت "حياة كريمة" قبل أقل من عامين كمبادرة استهدفت 377 من القرى الأكثر احتياجًا. وارتكزت على عدد من المعايير لتحديد القرى الأكثر احتياجًا، تمثّلت في: ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه، وانخفاض نسبة التعليم، وارتفاع كثافة الفصول، وسوء أحوال شبكات الطرق، والاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة، وارتفاع نسبة الفقر بين أسر هذه القرى. وبلغ عدد الأسر في القرى المستهدفة 756 ألف أسرة تضم 3 ملايين فرد في 11 محافظة. وقد تم تنفيذ أعمال المبادرة في 143 من هذه القرى التي تبلغ نسبة الفقر فيها 70% فأكثر، واستفاد من الخدمات المقدمة إلى الآن 1.8 مليون فرد.

- تشمل تدخلات مبادرة "حياة كريمة" إصلاح البنية التحتية، وتشغيل المشروعات متناهية الصغير في القرى، وزواج اليتيمات وتجهيز المنازل، وتنمية الطفولة، من خلال إنشاء حضانات منزلية، وتدخلات غير مباشرة؛ تضم تدخلات صحية لإجراء فحوصات طبية وعمليات جراحية وتوفير الأدوية، وتوفير الأجهزة التعويضية، وتوزيع مواد غذائية مدعمة، وتدخلات بيئية.

- شارك في تنفيذ المبادرة ثلاث وزارات هي: التضامن الاجتماعي، والتنمية المحلية، والتخطيط، جنبًا إلى جنب مع 22 جمعية ومؤسسة أهلية قدمت جميعها مساعدات وخدمات في 143 تجمعًا ريفيًا، وقد ساهمت هذه المساعدات في التخفيف من حدة تداعيات جائحة كورونا على الفئات الأكثر احتياجًا والعمالة غير المنتظمة. وما زال العمل مستمرًا للانتهاء من تطوير باقي التجمعات الريفية البالغ عددها 234 تجمعًا بنهاية العام الجاري وفقًا للمخطط الزمني.

التحول إلى مشروع قومي:

- على الرغم من اختلاف مبادرة "حياة كريمة" عن المبادرات السابقة لها من حيث حجم التدخلات، وعدد الجهات المشاركة، وعدد القرى المستهدفة؛ إلا أنها تشابهت معها في التركيز على تدخلات مثل: تحسين حالة المنازل، وتقديم مساعدات مادية للفئات الأكثر احتياجًا، وتقديم أجهزة تعويضية، وإجراء الكشف الطبي على غير القادرين وتقديم العلاج لهم، ولكن تحويل المبادرة إلى مشروع قومي مثّل نقلة نوعية في أهدافها، حيث تجاوز الشكل التقليدي لهذا النوع من المبادرات وتحول بها إلى تنفيذ المشروع القومي لتنمية وتطوير 4584 قرية و30888 تابع بتكلفة إجمالية تصل إلى 515 مليار جنيه

خلال ثلاث سنوات، يتم توفيرها من ميزانيات الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى إسهامات منظمات المجتمع المدني التي ساهمت بـ20% من حجم الإنفاق على مبادرة "حياة كريمة" قبل تحولها إلى مشروع قومي.

- بينما كان يجري تنفيذ مبادرة "حياة كريمة"، فقد تم إطلاق المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى منذ العام المالي 2015-2016 بتكليف من الرئيس "السيسي" لوزارة التنمية المحلية، على أن يتم تنفيذه على ست مراحل يستغرق كل منها أربعة أعوام وينتهي بحلول 2030، وقد استهدف المشروع 208 قُرى حتى 2019-2020، ولكن يبدو أن نجاح مبادرة "حياة كريمة" في تنفيذ أهدافها وإثبات فعالية الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني دفع مؤسسة الرئاسة لتسريع وتيرة العمل في المشروع، وحشد الجهود لتنفيذه في أسرع وقت ممكن على الرغم من التحديات التي أشار إليها رئيس الوزراء والتي تتمثل في عدد المشروعات والتدخلات المطلوب تنفيذها في مدى زمني قصير إذا ما قورن بالخطة الزمنية المقررة من قبل.

- جاء إعلان الرئيس "السيسي" عن تنفيذ المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية ضمن مبادرة "حياة كريمة" ليتحول بأهداف المبادرة وتدخلاتها من تحسين جودة حياة الفئات المحرومة في القرى الأكثر احتياجًا إلى تنفيذ مشروعات تحسن جودة الحياة في كل الريف المصري الذي طالما عانى من الإهمال، حيث تتمثل أهداف المشروع في:

1. **تحسين خدمات البنية الأساسية** (مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الاتصالات، المواصلات، الكهرباء، النظافة والبيئة، الإسكان وغيرها).
2. **تحسين الخدمات العامة** (التعليم، الصحة، الشباب، المرأة، الطفل، ذوو الاحتياجات الخاصة، الثقافة، التدريب وإكساب المهارات، وغيرها).
3. **تحسين مستوى الدخول** (زيادة الإنتاج وفرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من كل معطيات التنمية الاقتصادية زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا وسياحيًا وخدميًا، واستخدام أساليب إنتاج متقدمة فنيًا، تتوافق مع البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية).
4. **تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية** (تدريب وتأهيل المواطنين على المشاركة الشعبية، وإتاحة فرص أوسع لكافة فئاتهم في المشاركة في كل مراحل تخطيط وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات والخدمات).

متطلبات وآليات المشروع:

- يتطلب تحقيق أهداف مشروع تنمية وتطوير القرى تضافر جهود المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما حدث بالفعل بمجرد الإعلان عن البدء في تنفيذ المرحلة الثانية، حيث أعلن مجلس الوزراء مسئوليته عن تنفيذ المشروع ومتابعته للموقف التنفيذي للمشروعات في اجتماعه الأسبوعي. وقد زاد عدد الوزارات المشاركة في تنفيذ المبادرة من ثلاث وزارات في مرحلتها الأولى إلى إحدى عشرة وزارة، بالإضافة إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة والهيئة العربية للتصنيع في مرحلتها الثانية، كما تم تعيين المهندسة "رائدة المنشاوي" -مساعد أول رئيس الوزراء لشئون المتابعة- رئيسًا للجنة متابعة المشروع.

- فيما يتعلق بآلية العمل في المرحلة الثانية من المبادرة، فقد تم تقسيم الوزارات إلى

فريقي عمل؛ يُعنَى الأول بملف البنية التحتية والمؤسسات الخدمية في المراكز والقرى المستهدفة، ويتألف هذا الفريق من وزارة التنمية المحلية، ووزارة الإسكان، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، والوزارات ذات الصلة بهذا الملف. وقد تمّ تقسيم العمل بين وزارة الإسكان والهيئة الهندسية في الإشراف على تنفيذ مشروعات العام الأول بواقع 24 مركزًا لوزارة الإسكان، و27 مركزًا للهيئة الهندسية. فيما يُعنَى الفريق الثاني، برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي وعضوية وزارات القوى العاملة والصناعة والتجارة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ومؤسسة "حياة كريمة"، بملف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه القرى.

الجدول الزمني لتنمية وتطوير القرى

العام	عدد المراكز المستهدف تطويرها	عدد القرى المستهدف تطويرها	عدد التوابع المستهدف تطويرها	عدد المستفيدين	إجمالي الاستثمارات
2022/2021	50	1391	11087	18 مليون	150 مليار جنيه
2023/2022	50	غير معلن	غير معلن	غير معلن	غير معلن
2024/2023	75	غير معلن	غير معلن	غير معلن	غير معلن

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء: المشروع القومي لتطوير القرى المصرية.

- لم تعلن رئاسة مجلس الوزراء عن عدد القرى أو التوابع المستهدفة خلال العامين 2022/2023 و2023/2024، لكن اكتفت بالإعلان عن عدد القرى والتوابع المستهدفة خلال العام الأول باعتبارها تدخلات مطروحة للتنفيذ فورًا، كما لم تعلن عن عدد المشروعات التي ستنفذ خلال العام الأول، بالإضافة إلى الإعلان عن تطوير 50 مركزًا بإجمالي 1391 قرية في البداية، ثم ارتفع العدد إلى 51 مركزًا، وتراوحت البيانات حول عدد القرى المستهدفة بين 1400 و1500 قرية، وهو ما يشير إلى عدم وجود خطة مكتوبة ونهائية للمشروع حتى الآن، أو عدم التنسيق الجيد بين الجهات المتعددة المشاركة في تنفيذه المشروع، وأن المشروع ما زال قيد البلورة، وأن تنفيذه سيبدأ فورًا، فيما يجري استكمال أساسه الفكري والتخطيطي، بما يقتضيه ذلك من مرونة كبيرة في التحرك والتنسيق بين التخطيط والتنفيذ، خاصة في المراحل المبكرة.
- يمكن القول إن تنفيذ المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" يساعد في تحقيق الهدف الأول من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" الذي يتمثل في الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، الذي يتحقق بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية. ومن دون شك، فإن ذلك كله يعزز "الحق في الحياة الكريمة" التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قضايا نوعية

1

القوة الناعمة المصرية.. لماذا التحفيز ضروري؟

تكشف نتائج مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2020 عن أهمية تنشيط هذه القوة واستثمار الأدوات الحديثة لتطويرها، إذ جاءت مصر في المرتبة الـ38 من بين 60 دولة في العالم، كما حلت ثانية بعد جنوب إفريقيا (المرتبة الـ36) على صعيد دول القارة الإفريقية، بينما جاءت في المركز الرابع عربيًا، والسادس في الشرق الأوسط بعد كل من: الإمارات، وإسرائيل، والسعودية، وتركيا، وقطر. فما هي المعايير التي اعتمد عليها هذا المؤشر في ترتيب الدول؟.

2

آفاق الاقتصاد العالمي 2021.. الانتعاش في خطر

تتجه التوقعات إلى إمكانية حدوث انتعاش بطيء للاقتصاد العالمي على خلفية تجدد موجات جائحة فيروس كورونا، حيث من المحتمل أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا قدره 5,5% في عام 2021 وبنسبة قدرها 4,2% في عام 2022، مما يعكس توقعات بازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري، مدفوعًا باستمرار الجهود الرامية إلى إنتاج اللقاحات للسيطرة على الجائحة، وتحسن الاستهلاك والتجارة، إلى جانب السياسات الداعمة في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N
W.N
Bermudas

القوة الناعمة المصرية.. لماذا التحفيز ضروري؟

* د. عمر الحسيني - داليا يسري
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تكشف نتائج مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2020 عن أهمية تنشيط هذه القوة واستثمار الأدوات الحديثة لتطويرها، إذ جاءت مصر في المرتبة الـ38 من بين 60 دولة في العالم، كما حلت ثانية بعد جنوب إفريقيا (المرتبة الـ36) على صعيد دول القارة الإفريقية، بينما جاءت في المركز الرابع عربيًا، والسادس في الشرق الأوسط بعد كل من: الإمارات، وإسرائيل، والسعودية، وتركيا، وقطر. فما هي المعايير التي اعتمد عليها هذا المؤشر في ترتيب الدول؟.

المفهوم والأهمية:

- تعني القوة الناعمة -وفقًا للمؤشر- طريقة بديلة لكسب دعم الآخرين، بدلًا من الوسائل العسكرية والاقتصادية. أي إن القوة هنا ليست مجرد القدرة على السيطرة على الدول، لكن إحداث تأثير، وحمل الآخرين على فعل ما تريده من خلال إثبات قيمك ومعاييرك المشتركة. وتعتمد القوة الناعمة على مكونات أساسية من قبيل: الثقافة، والقدرات التكنولوجية، والتعليم، والنمو الاقتصادي، والقيم القانونية والسياسية. ويمكن عبر تلك القوة أن تعزز الدول نفوذها وتضفي الشرعية على دورها كلاعب دولي، من خلال الجذب عوضًا عن الإكراه.

- اعتمد مؤشر القوة الناعمة العالمي -الذي جاء بتقرير مظلة الأمم المتحدة- على بحوث ميدانية شارك بها أكثر من 55 ألف مشارك في 100 دولة مختلفة. وأتاح تقرير المؤشر لقرائه رؤية الخارطة الدولية للقوى الناعمة، حيث يمكن للحكومات الاعتماد على هذا التقرير في دراسة مدى تأثيرها على المجتمع الدولي، مما يساعدها على تحسين خططها للسعي لتحسين تأثير قوتها الناعمة.

محاور التقييم:

استند المؤشر في تقييم مرتبة الدولة في خريطة القوة الناعمة في العالم على سبعة محاور فرعية، وهي: تجارة الأعمال، الحوكمة، العلاقات الدولية، الثقافة والتراث، الإعلام والتواصل، التعليم والعلم، الناس والقيم. ويمكن توضيحها على النحو التالي مع تحديد موقع مصر في المحاور الفرعية للمؤشر.

- **تجارة الأعمال:** حيث يرفع التأثير العالمي للعلامات التجارية الهامة للشركات الوطنية من مرتبة الدولة في القوة الناعمة، إذ تكسب هذه العلامات ولاء ملايين العملاء عن طريق خدمتهم، وتوظيف مواطني الشعوب المختلفة، كما يستعرض الإمكانات الوطنية لبلد الشركة. ونالت مصر 2.2 نقطة في هذا المحور، مقارنة باليابان المتصدرة له بـ6.9 نقاط. ويُعزى ذلك إلى قلة عدد الشركات المصرية المؤثرة خارج نطاق الوطن، باستثناء شركات قليلة مثل «المقاولون العرب» و «أوراسكوم»، إذ ليست هناك شركات مصرية تكتسب انتشارًا عالميًا مثل: Sony، وLego، وEmirates، وApple، وSamsung.

- **الحوكمة:** إذ إن قدرة الحكومات على زيادة قوتها الناعمة تزيد من خلال التشاور، والاستفادة من أهداف وتطلعات ومعتقدات مواطنيها والشركات الوطنية، وإشراك الشركات والمجتمع المدني في توصيل الأفكار البناءة للمواطن والتسويق الحكومي. في هذا المحور، حصلت مصر على 1.6 نقطة، مقارنة بسويسرا المتصدرة له بـ5.6 نقاط. وأتى تقييم هذا المحور معتمدًا على عدة مفاهيم، منها تطبيق مبادئ التشارك في اتخاذ القرار. وهو ما يمكن أن تستفيد منه مصر في إيضاح فوائد المشروعات القومية الضخمة والاستثنائية على المديين القصير والبعيد. كما سيمكّن الحكومة من تفعيل مبادرات مختلفة مطلوبة بصورة أكثر فاعلية، منها: مبادرات تحديد النسل، والتوعية البيئية، وتجديد الخطاب الديني.

- **العلاقات الدولية:** ذلك أن الصلة بين العلاقات الدولية والقوة الناعمة تعتمد على كيفية تأثير تصرفات أي بلد على جاذبية واجهته أمام العالم. ويُعد الوجود المادي الفعال لشبكات دبلوماسية وسفارات ومشاركة بالمنظمات الدولية معززًا للقوة الناعمة؛ إلا أنه ليس كافيًا. إذ تتضمن السياسة الخارجية الجذابة المشاركة في المساعدة على معالجة القضايا الرئيسية التي تواجه كوكبنا وليس دولة بعينها. وحصلت مصر في هذا المحور على 2.3 نقطة مقارنة مثلًا بألمانيا التي نالت 6.4 نقاط.

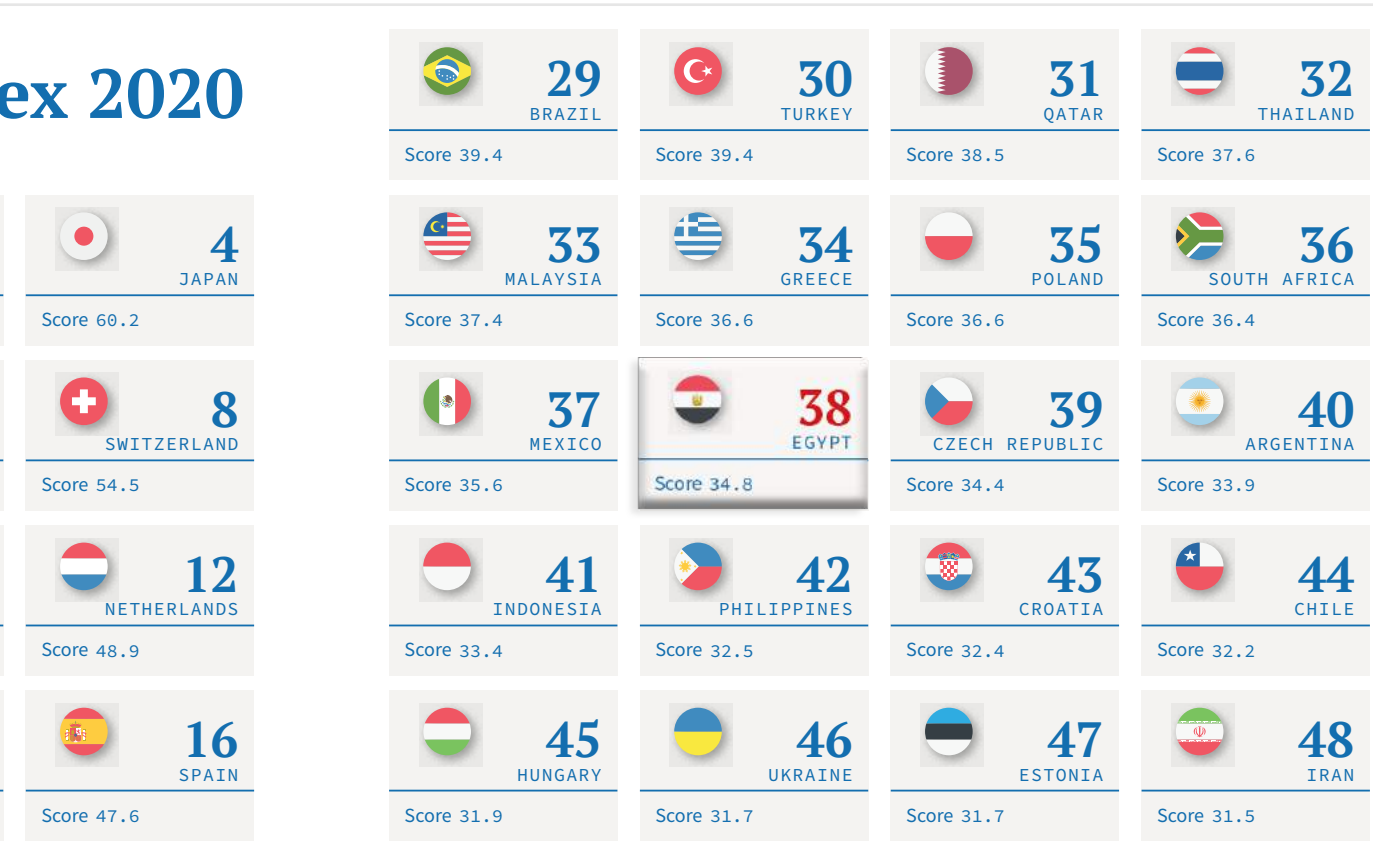

- **الثقافة والتراث:** يستند التقييم للقوة الناعمة في هذا المحور على مرتكزين؛ أولهما: أن الثقافة وما يتفرع منها من لغات أو علوم إنسانية هي قوى ناعمة تسبق القوى الصلبة وتؤثر عليها، وأنه ليس ضروريًا أن تترافق كلتا القوتين مع بعضهما بعضًا، إذ إن وجود القوى الصلبة وسيطرتها على منطقة بعينها لا يعني بالضرورة أن تكون هذه القوى قد نجحت في بسط ثقافتها على هذه المنطقة. ثانيهما: دور الألعاب الرياضية في مجال الدبلوماسية العالمية، حيث تمتلك الرياضة القدرة على تحفيز التواصل السياسي والاجتماعي والثقافي بالتدريج بين شرائح عريضة من الجماهير والشعوب. في هذا المحور، حققت مصر 4,5 نقاط مقارنة مع فرنسا التي تصدرته بـ6.4 نقاط.

- **وسائل الإعلام والاتصالات:** يستند هذا المحور إلى أن القوة الحقيقية هي أن تملك السحر الكافي لجذب الآخرين إلى سلوك محدد بالشكل الذي ينتج معه في نهاية المطاف أن يختار هؤلاء الناس لأنفسهم أن يقلدوه، من دون إكراه أو حوافز مادية، وهذا هو بالضبط تأويل معنى كلمة القوى الناعمة المتمثلة في وسائل الإعلام والاتصالات. ووفقًا لتقرير القوى الناعمة العالمية، فإن ما يميز أي منصة إعلامية هو درجة الثقة التي تتمتع بها لدى الجمهور، ويلفت إلى أن هذه الدرجة من الثقة لا تحدث من فراغ، لكنها تقوم على أساس الالتزام بالدقة والاستقلالية والشفافية في نقل وتداول الأخبار.

ويبلغ تقييم مصر في هذا المحور 1.8 نقطة مقارنةً مع الولايات المتحدة التي نالت فيه 5.2 نقاط. ولعل ذلك يحفز مصر على تطوير أكبر لوسائل الإعلام، بحيث يكون لها تأثير على المستوى العالمي، خاصة أنها تملك بالفعل العديد من الأدوات الإعلامية الموثوقة والمؤثرة إقليميًا.

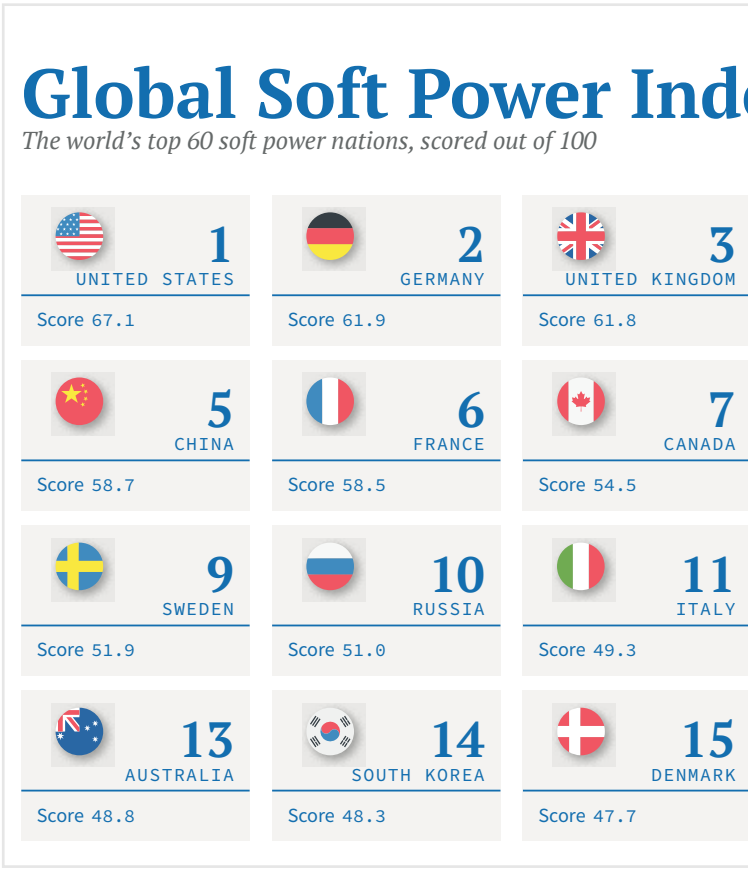

- **التعليم والعلوم:** وهو ما يتضح عبر تمويل المنح الدراسية والزمالات من قِبل الحكومات، حيث يسهم ذلك في إنشاء شبكة من الحلفاء المؤثرين تمتد عبر جمع أنحاء العالم. إذ عادة ما يكون الطلاب الأجانب هُم أنفسهم السفراء الثقافيون المهمون للدولة محل استضافة المنحة عبر كافة أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، تنجح الجامعات التي تفتح لنفسها فروعًا خارجية على غرار الجامعة الأمريكية في تثقيف النخبة، والقيادات المستقبلية، والشخصيات المؤثرة.

وحققت مصر في هذا المحور 2.0 نقطة، مقارنة مع الولايات المتحدة التي تصدرتها بـ6.6 نقاط، لتحتل بذلك مصر مكانة متوسطة تحفظ لها نجاحها في إحراز قدر من التأثير، ولكن في الوقت نفسه يظل هناك أمامها المزيد لفعله. ومن أبرز النجاحات المحسوبة للدولة المصرية في هذا السياق، تأثيرها في البعد الإفريقي من خلال البرامج والمنح التي تنظمها الأكاديمية الوطنية للشباب، إضافة إلى النفوذ الكبير الذي يحظى به الأزهر بكل ما يتفرع عنه من مؤسسات أكاديمية في إفريقيا وآسيا.

- **الناس والقيم:** حيث إن جوهر القوى الناعمة هو التأثير المباشر الذي يتركه الاحتكاك بين جماهير تنتمي لعرقيات متنوعة مع بعضها بعضًا. وفي هذا المحور، يرتفع تقييم مصر إلى 2.6 نقطة، مقارنة مع كندا التي تتصدره بمعدل 5.1 نقاط. ويسلط هذا المحور الضوء على أهمية إنشاء جسور للتواصل بين الشعوب بما يسهم في بناء وتعزيز التماسك المجتمعي بالشكل الذي ينتج عنه نبذ التطرف والعنصرية، وإزكاء روح الإنسانية. وفي هذا السياق، حققت مصر بالتأكيد نجاحات ملموسة؛ ولعل مؤتمرات الشباب الدولية التي كانت تنظمها القاهرة في الأعوام الأخيرة قد أسهمت في رفع مستويات التواصل والاحتكاك المباشر بين الشباب من مختلف دول العالم وبين المصريين وثقافتهم.

إعادة التحفيز

- في ضوء نتائج هذا المؤشر، تحتاج القوة الناعمة لمصر لإعادة تحفيز، بسبب التغير المتسارع في وتيرة وتطور السبل المختلفة لمحاور هذه القوى خلال الخمسين عامًا الأخيرة. لذا، يجدر الالتفات لتجارب الدول المتقدمة في تلك المؤشرات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وإظهار دور مصر في بناء السلام في الدول الخارجة من النزاعات، وتبني القضايا العالمية المشتركة، مع إعطاء الأولوية القصوى لتفعيل أفضل لقوة مصر الناعمة في مجال الرياضة والفن والإعلام، ورفع الوعي لدى المواطن المصري بدوره كسفير لبلاده أينما حلّ داخل وخارج بلاده.

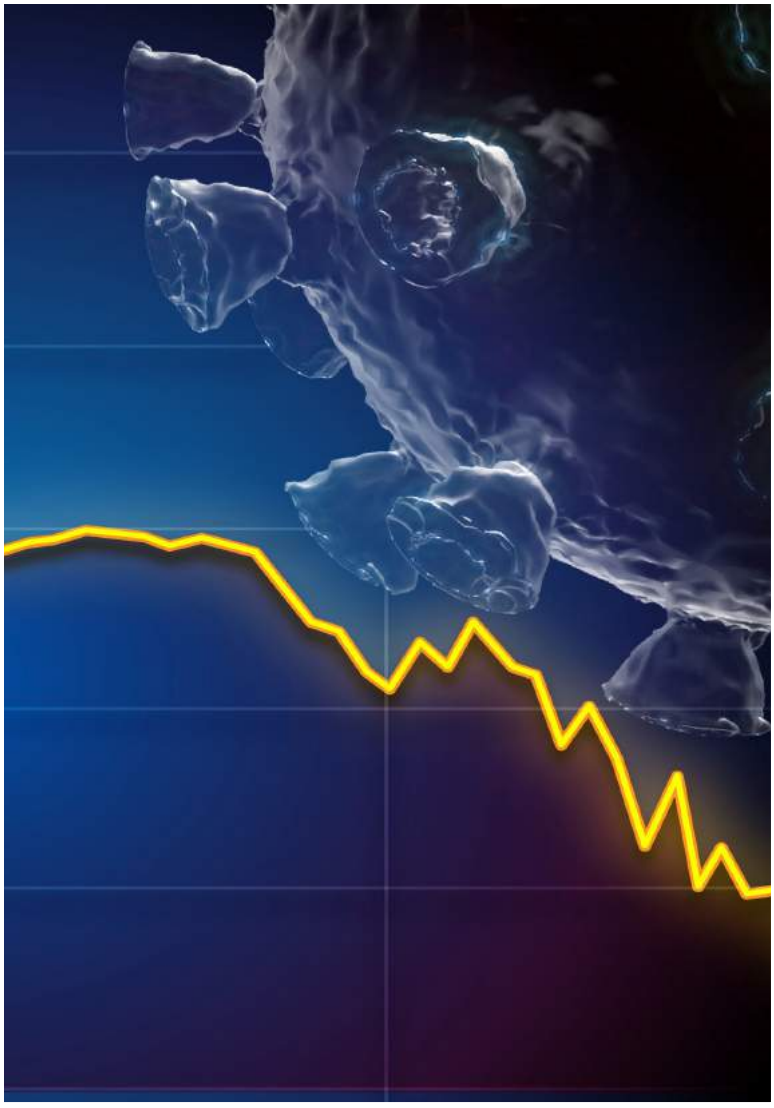

آفاق الاقتصاد العالمي 2021.. الانتعاش في خطر

* سالي عاشور
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتجه التوقعات إلى إمكانية حدوث انتعاش بطيء للاقتصاد العالمي على خلفية تجدد موجات جائحة فيروس كورونا، حيث من المحتمل أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا قدره 5,5% في عام 2021 وبنسبة قدرها 4,2% في عام 2022، مما يعكس توقعات بازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري، مدفوعًا باستمرار الجهود الرامية إلى إنتاج اللقاحات للسيطرة على الجائحة، وتحسن الاستهلاك والتجارة، إلى جانب السياسات الداعمة في عدد قليل من الاقتصادات الكبرى.

تعافي ما بعد الهبوط:

- يأتي تعافي النمو المتوقع للاقتصاد العالمي في عام 2021، في أعقاب الهبوط الحاد في عام 2020، بنسبة قدرها 3.5%-، والذي ترك آثارًا عكسية بالغة على النساء والشباب والفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي. ومن المرجّح أن تُلحق الجائحة أضرارًا دائمة بالنمو المحتمل، وعلى وجه التحديد، في حجم الاستثمارات ورأس المال البشري، مما قد يتسبب في إضعاف آفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وإعاقة أهداف التنمية المستدامة.

- تماشيًا مع انتعاش النشاط العالمي، من المتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بحوالي 8% خلال عام 2021، قبل أن يتراجع إلى 6% في عام 2022. ومن المتوقع أيضًا أن تتعافى تجارة الخدمات بشكل أبطأ، وهو ما يتزامن مع الانخفاض في معدلات السياحة عبر الحدود والسفر التجاري، حتى ينخفض انتقال عدوى كورونا بين الدول.

تطور معدل نمو التجارة الدولية (السلع والخدمات) خلال الفترة (2019-2022)(%)

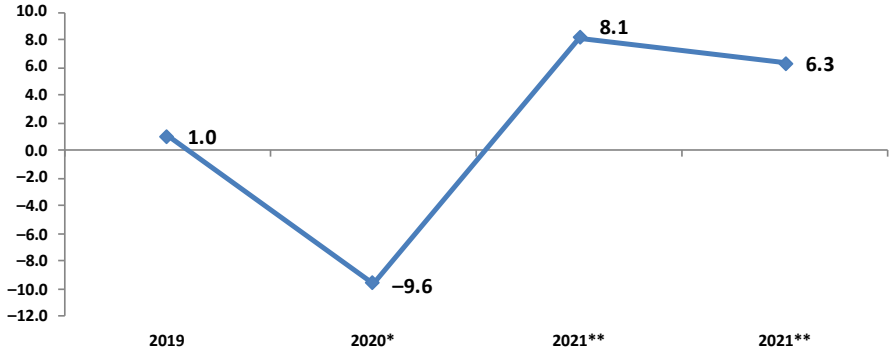

*تشير إلى تقدير للقيم 2020. | ** تشير إلى القيم المتوقعة لعام 2021 وعام 2022.

- برغم الانتعاش المتوقع خلال الفترة 2021-2022، فليس من المحتمل سد فجوات الإنتاج حتى بعد عام 2022. لذا من المتوقع حدوث تضخم خلال 2021-2022، لكن قد تبقى معدلاته تحت السيطرة بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة لتظل أقل من 1.5%، بينما قد تصل إلى نحو 4% في الأسواق الناشئة.

تطوّر معدل نمو أسعار المستهلكين خلال الفترة (2019-2022)(%)

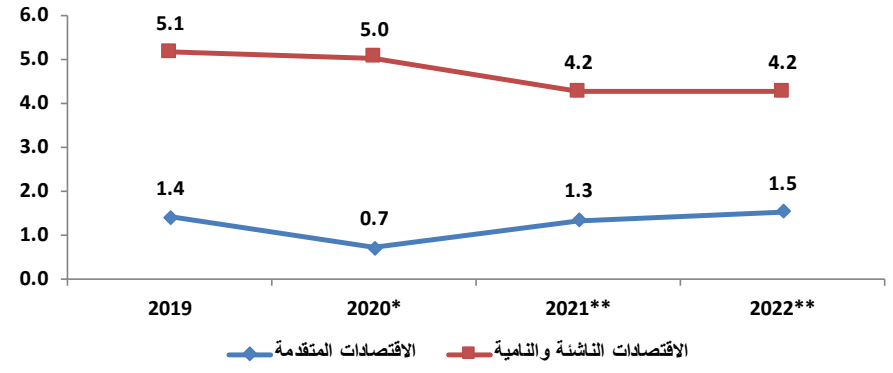

*تشير إلى تقدير للقيم 2020. | ** تشير إلى القيم المتوقعة لعام 2021 وعام 2022.

- من المتوقع أن تتباين قوة التعافي بدرجة كبيرة في مختلف الدول، حسب قدرة كل بلد على الاستفادة من التدخلات الطبية، ومدى فعالية السياسات الداعمة المتخذة في ظل الأزمة، ومدى التعرض للتداعيات غير المباشرة للأزمة، بالإضافة إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد المحلي. ويوضح الشكل التالي خسائر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الأقاليم الجغرافية مقارنة بالتوقعات ما قبل أزمة (كوفيد- 19)، من خلال مقارنة التوقعات الحالية لعام 2022 بتنبؤات ما قبل الأزمة 2020، حيث يظهر من خلالها تسجيل دول آسيا عدا الصين أكبر معدل خسائر تلتها أمريكا اللاتينية وإفريقيا، بينما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين أقل معدل خسائر.

خسائر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتوقعات ما قبل (كوفيد - 19) (%)

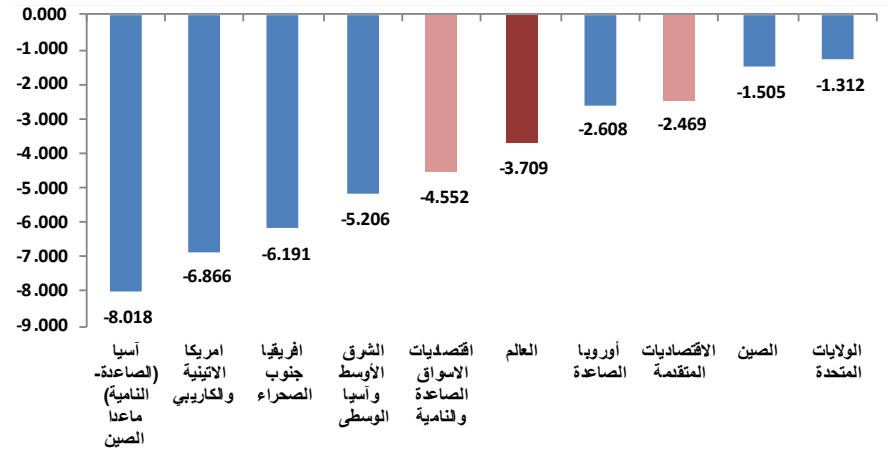

الاقتصادات المتقدمة:

- تُشير التوقعات إلى أن تشهد الاقتصادات المتقدمة نموًا مرتفعًا مدعومًا باللقاحات في وقت لاحق بالعام الجاري 2021، بالإضافة إلى الحزم التحفيزية وسياسات الدعم المالي الإضافية. إذ تمكنت هذه الاقتصادات بشكل عام من تقديم دعم مالي موسّع للأسر والشركات من خلال التأثير على جانبي الضرائب والإنفاق، كما عززت البنوك المركزية ذلك من خلال التوسع في شراء الأصول، وتسهيلات التمويل للإقراض، وخفض أسعار الفائدة بالنسبة للبعض.

- تختلف مسارات التعافي داخل الاقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أن تستعيد كل من الولايات المتحدة واليابان مستويات نشاط شبيهة بنهاية عام 2019 خلال النصف الثاني من عام 2021، بينما من المتوقع أن يظل نشاط منطقة اليورو والمملكة المتحدة أقل من مستويات نهاية عام 2019 حتى نهاية عام 2022.يعكس ذلك اختلاف الاستجابات السلوكية والصحة العامة للعدوى، والمرونة، والقدرة على التكيف الاقتصادي، وأوجه الجمود الهيكلي في وقت الأزمة.

- تم تعديل التوقعات لعام 2021 للولايات المتحدة بزيادة نقطتين مئويتين مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر لعام 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والتي تعكس الانتقال من الزخم القوي في النصف الثاني من2020 والدعم الإضافي للحزم المالية العامة لشهر ديسمبر 2020. بالمثل، تم تعديل المراجعة بنحو

0.8 نقطة مئوية لتوقعات اليابان لعام 2021،والذي يرجع إلى حد كبير إلى دفعة من الإجراءات المالية التي تم تبنيها في نهاية عام 2020،بينما تشهد منطقة اليورو تخفيفًا في النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2020، ومن المتوقع أن يستمر حتى أوائل عام 2021 وسط تزايد للإصابات وتجدد الإغلاق.

توقعات النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة خلال (2019-2022)

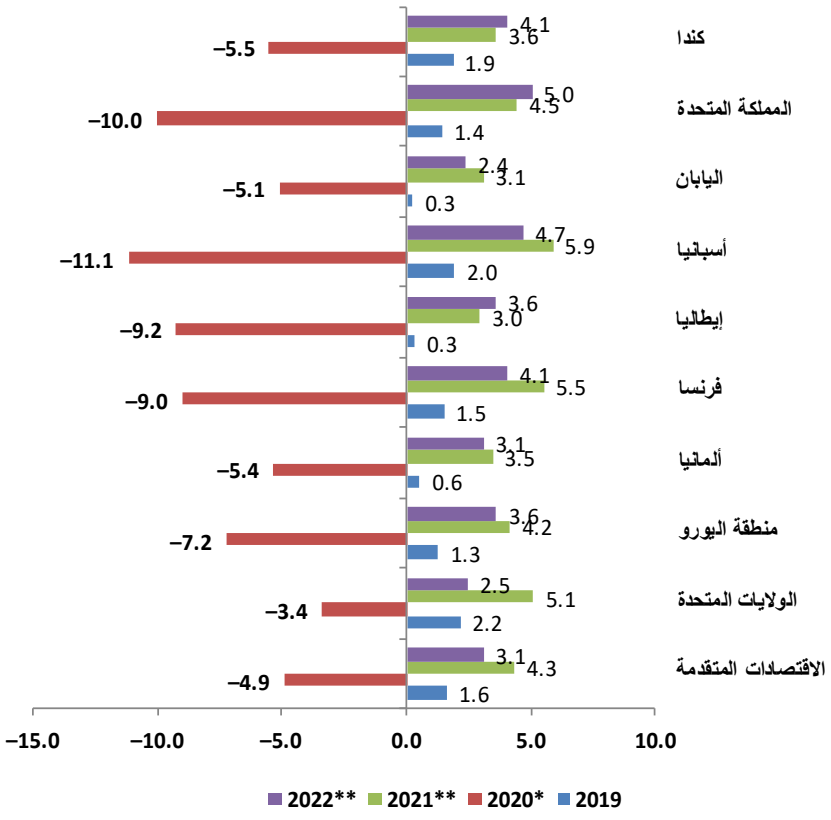

*تشير إلى تقدير للقيم 2020. | ** تشير إلى القيم المتوقعة لعام 2021 وعام 2022.

الاقتصادات الناشئة:

- من المتوقع أيضًا أن تتبع اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية مسارات للتعافي متباينة. من جهة، نجحت الصين في تطبيق إجراءات الاحتواء الفعالة والاستجابة القوية للاستثمارات العامة ودعم السيولة من البنك المركزي، مما حقق انتعاشًا اقتصاديًا قويًا. ومن جهة أخرى، تعاني الاقتصادات الأخرى داخل هذه المجموعة آفاقًا اقتصادية صعبة لمصدري النفط والدول السياحية كنتيجة لتدني حركة السياحة عبر الحدود وتراجع توقعات أسعار النفط.

- من المرجّح أن يقع ما يقرب من 90 مليون شخص تحت عتبة الفقر المدقع خلال 2020-2021. ومن أهم المراجعات التي أدخلت على توقعات النمو تلك الخاصة بالهند، حيث قد يرتفع معدل النمو بنحو 2.7 نقطة مئوية لعام 2021.

تطور معدل نمو الاقتصادات الناشئة خلال الفترة (2019-2022) (%)

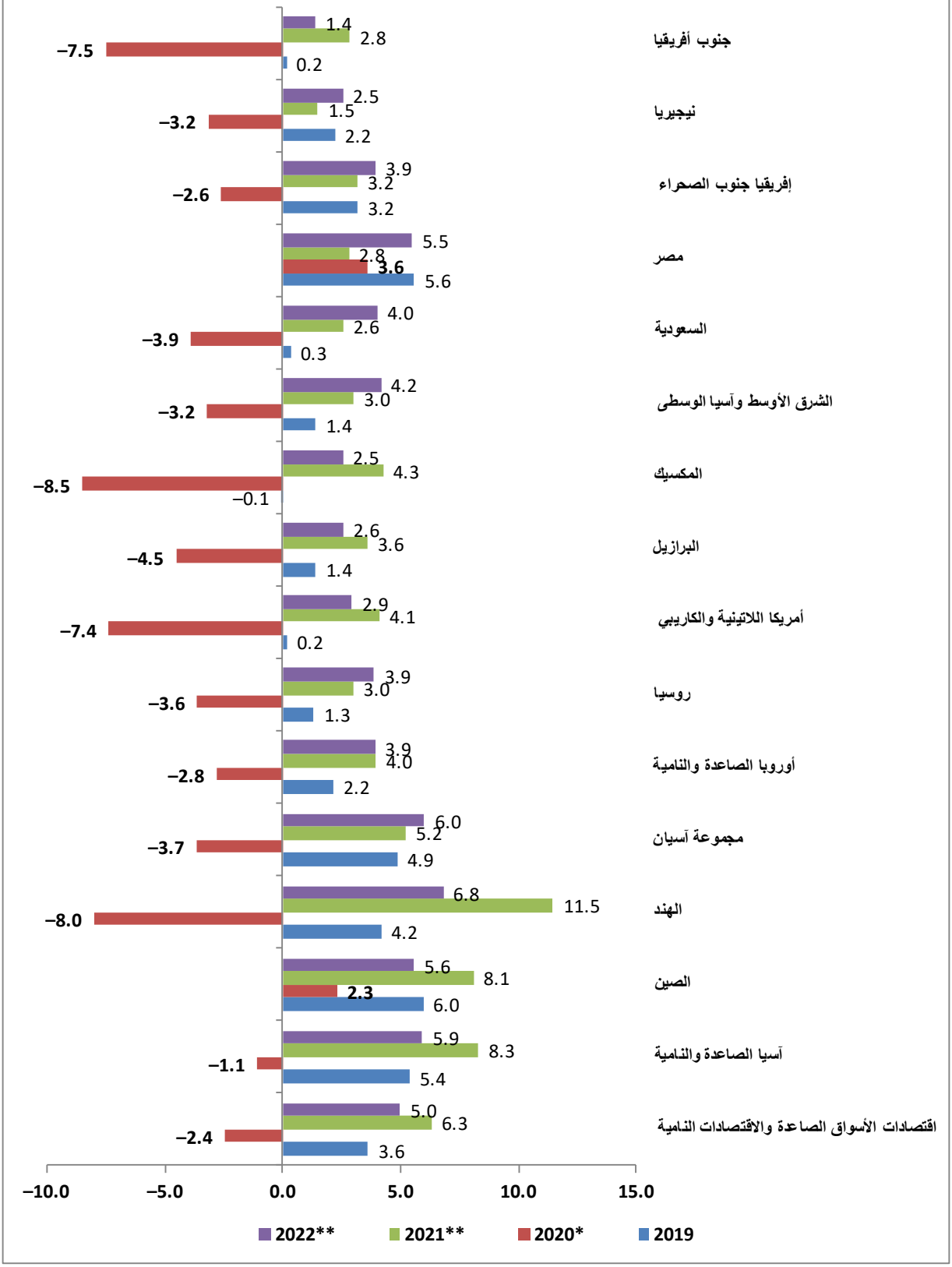

الاقتصاد المصري:

- تشير توقعات آفاق النمو الاقتصادي العالمي إلى أن الاقتصاد المصري قد ينمو بنحو 2.8% وذلك خلال عام 2021، وهو ما يقترب من متوسط معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط والبالغ نحو 3%، بينما ينخفض عن المتوسط العالمي والبالغ حوالي 5.5% خلال عام 2021. وساعدت معدلات الاستهلاك المرتفعة في مصر خلال عام 2020 على تعويض ضعف معدلات السياحة والاستثمار، إلى جانب الإجراءات المتخذة لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية والدعم الممنوح للقطاعات المتضررة، بما ساعد على التخفيف من تأثير الأزمة على النمو في مصر والتي شهدت معدلات نمو إيجابية.

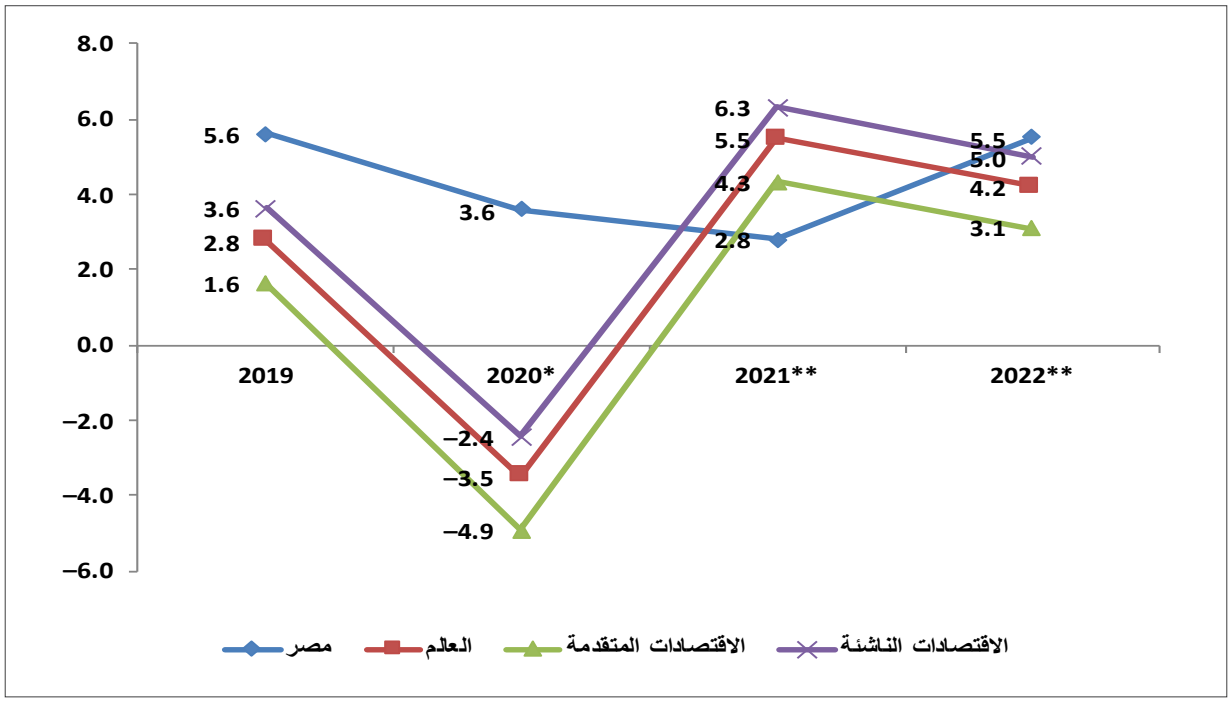

مخاطر محتملة:

- يحيط عدم اليقين بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي، حيث تشير الزيادة الكبيرة في الإصابات بـ(كوفيد- 19)، خاصة في أوروبا، إلى أن النمو قد يكون أضعف مما كان متوقعًا في أوائل عام 2021، لكن هناك عوامل أخرى قد تدفع لظهور المخاطر في الاتجاه المعاكس، ومنها اتفاق ديسمبر بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

- ثمة أخبار إيجابية مواتية أخرى بشأن تصنيع اللقاحات ضد (كوفيد- 19)، الأمر الذي يمكن أن يزيد من التوقعات بإنهاء الجائحة بشكل أسرع مما هو مفترض، إلى جانب تعزيز ثقة المستهلكين مع ارتفاع معدلات توظيف الشركات بما قد يشير إلى ارتفاع الطلب. لكن -بالمقابل-قد يتحول النمو إلى أضعف مما كان عليه إذا ارتفعت الإصابات بالفيروس، في ظل التحورات الجديدة، بصورة تصعب من احتوائه،قبل توفر اللقاحات على نطاق واسع.كما يمكن أن تزيد الظروف المالية من مخاطر التمديد للمقترضين المعرضين للخطر، إضافة إلى المخاطر الحالية، حيث يعاني عدد كبير من الاقتصادات من ضائقة ديون، وزيادة حالات الإفلاس بين الشركات والأسر.

كيف يفكر العالم؟

1

المائة يوم الأولى من حكم "بايدن".. تحديات صعبة

تحظى المائة يوم الأولى من حكم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" باهتمام بحثي بالغ، لا سيما وأنها تسلّط الضوء على سياساته المحتملة داخليًّا وخارجيًّا؛ فلا شك في تصدر القضايا ذات الصلة باحتواء الوباء، وإنعاش الاقتصاد، بالإضافة إلى الحد من البطالة، وتخفيف الانقسام المجتمعي. كما يتوقع أن ينصب الاهتمام الخارجي على ليبيا وسوريا واليمن، بجانب مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الوصول إلى صيغة توافقية تُتيح العودة إلى خطة العمل المشتركة مع إيران، مع الدفع باتجاه حل الدولتين في القضية الفلسطينية، مع استمرار نهج التطبيع مع إسرائيل.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

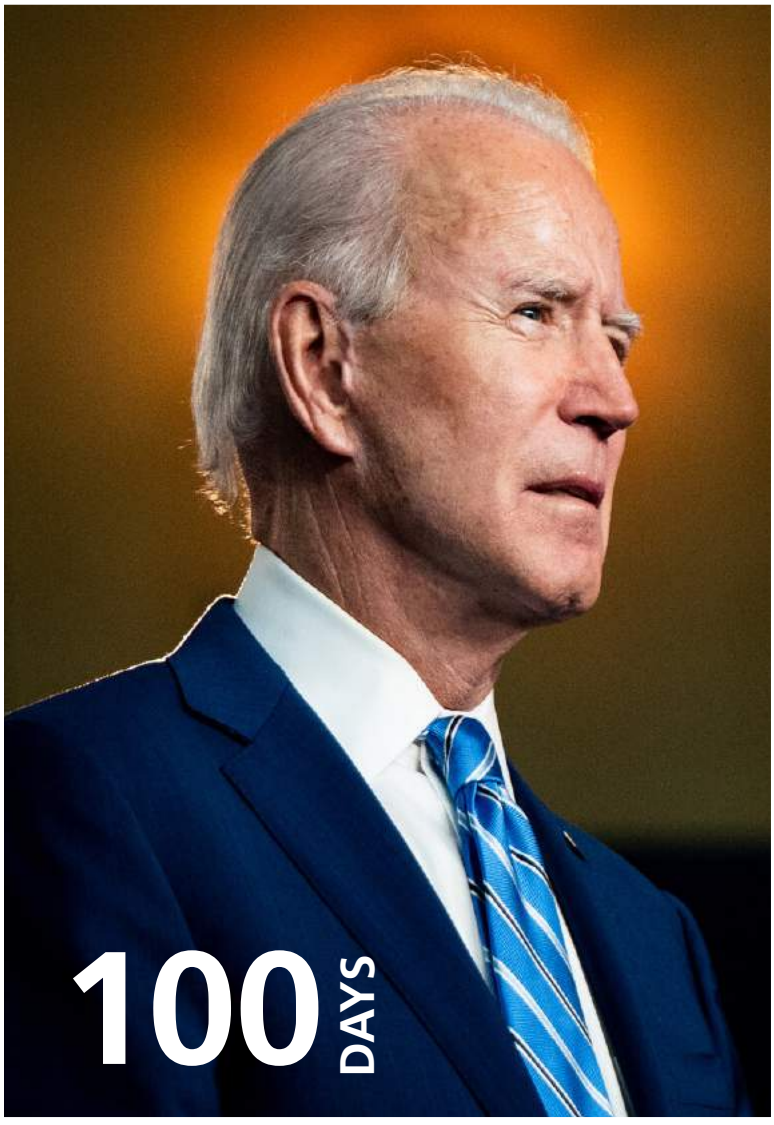

المائة يوم الأولى من حكم "بايدن".. تحديات صعبة

* نوران عوضين - * نرمين سعيد
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحظى المائة يوم الأولى من حكم الرئيس الأمريكي "جو بايدن" باهتمام بحثي بالغ، لا سيما وأنها تسلّط الضوء على سياساته المحتملة داخليًّا وخارجيًّا؛ فلا شك في تصدر القضايا ذات الصلة باحتواء الوباء، وإنعاش الاقتصاد، بالإضافة إلى الحد من البطالة، وتخفيف الانقسام المجتمعي. كما يتوقع أن ينصب الاهتمام الخارجي على ليبيا وسوريا واليمن، بجانب مكافحة الإرهاب، إضافة إلى الوصول إلى صيغة توافقية تُتيح العودة إلى خطة العمل المشتركة مع إيران، مع الدفع باتجاه حل الدولتين في القضية الفلسطينية، مع استمرار نهج التطبيع مع إسرائيل.

أولويات داخلية:

- ترى "باميلا هاريس" (العميد المشارك للشئون الأكاديمية في جامعة جون كابوت بروما) في مقالها المعنون "الولايات المتحدة الأمريكية: العودة من الهاوية في 100 يوم "، أن الرئيس ورث دولة دمرها الوباء، وتفاوتت بها الفوارق الاقتصادية إلى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، يعتقد ملايين المواطنين أن "دونالد ترامب" هو المسيح المنتظر، وكثير منهم مسلحون ومستعدون للقتل أو الموت باسمه. من هذا المنطلق، يجب الأخذ في الاعتبار أولويات "بايدن" لتحقيق الديمقراطية، مع السيطرة على الوباء، وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، والإسراع في عملية إنتاج اللقاح، وإرسال الدعم الاقتصادي للمواطنين اليائسين.

- بالنظر إلى ما وراء حالة الطوارئ الحالية، فإن الأغلبية الديمقراطية بمجلسي النواب والشيوخ لديها فرصة ثمينة لمتابعة الإصلاحات الجريئة اللازمة لبناء ديمقراطية تشاركية، ومجتمع عادل، واقتصاد مستدام بيئيًا. وعليه، سيتعين على "بايدن" والقادة الديمقراطيين الآخرين أيضًا إعادة بناء الوعي المدني. وفي رؤية الكاتبة، لا يمكن تحقيق تلك الأولويات في 100 يوم. ولذلك، يجب على الإدارة الديمقراطية تحويل تلك الأولويات إلى خطة عمل للعامين المقبلين، على أن تتضمن في المقام الأول معالجة التفاوت الاقتصادي وحماية العمال وإصلاح السياسات الضريبية، مع تنظيم وتفكيك شركات وسائل التواصل الاجتماعي الاحتكارية.

- من ناحية أخرى، يقع على النواب الديمقراطيين والجمهوريين مسئولية لا يمكن إنكارها على صعيد إدانة "ترامب" على خلفية التحريض على تمرد الكابيتول من ناحية، والتدخل في الأصوات الانتخابية في ولاية جورجيا من ناحية ثانية. ومن الناحية العملية، سيحول هذا دون تولي "ترامب" أي منصب مستقبلي في الولايات المتحدة، وسيقطع المزايا السخيّة التي تُمنح عادةً للرؤساء السابقين. ولا شك أن أعضاء مجلس الشيوخ والنواب يتحملون أيضًا مسئولية معاقبة أي من أعضاء المجلسين الذين حرضوا على العنف، غير أن ذلك سيستغرق بدوره أكثر من 100 يوم للخروج عن مسار الحرب الأهلية الثانية، لتظل الديمقراطية الأمريكية على المحك.

- بينما يشير "دانييل ستراوس" في مقاله المنشور على موقع "الجارديان" إلى أن التعامل مع الوباء إضافة إلى تعافي الاقتصاد سيكونان الشغل الشاغل لإدارة "بايدن" في المائة يوم الأولى. في هذا الإطار، طرح فريق "بايدن" سيناريو مثاليًا لكيفية قضاء تلك الفترة من خلال عشرة أوامر تنفيذية، ودفع 1.9 تريليون دولار لتحفيز الاقتصاد واحتواء فيروس كورونا. كما تضمنت الأوامر التنفيذية أجزاء تتعلق بمكافحة تغير المناخ، وإيقاف سداد القروض الطلابية، والانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ، وإنهاء حظر السفر من الدول ذات الأغلبية المسلمة. كما يُخطط فريق "بايدن" لاتخاذ خطوات سريعة لتغيير نظام العدالة الجنائية في البلاد، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية للأمريكيين ذوي الدخل المنخفض.

- ووفقًا للمقال، يستهدف "بايدن" إنهاء بعض سياسات الهجرة المتشددة للإدارة السابقة. ومن المتوقع أن يكشف النقاب عن مقترحات من شأنها أن توفر طريقًا لحصول المهاجرين غير الشرعيين على الجنسية، وهو الأمر الذي دفع بعض الجهات في الداخل الأمريكي إلى التحذير من إمكانية منح حق اللجوء لجميع طالبيه.

- على مستوى المؤسسات الدستورية، يشير "ستراوس" إلى أن مسيرة "بايدن" المهنية التي امتدت لعقود في مجلس الشيوخ يمكن أن تساعده في معالجة الانقسامات السياسية التي أبقت الكونجرس في حالة

من الجمود. وعلى صعيد احتواء الوباء، وضع "بايدن" خطة طموحة تعتمد على توفير اللقاح لمائة مليون أمريكي في أول مائة يوم من ولايته. وعلى قدر الطموح الذي تعمل به إدارته، فإن هناك بالفعل علامات على استعداد كبار الجمهوريين لعرقلة أجندة "بايدن" وتصويرها على أنها سياسات مدفوعة من قبل التقدميين واليسار.

- يتفق مع "ستراوس" كل من "آلانا أبرامسون" و"وبرايان بنيت" في أن احتواء الوباء سيكون على قمة أولويات الرئيس؛ إذ تعتمد خطة طرح اللقاح على برنامج فيدرالي قيمته 20 مليار دولار، وهو البرنامج الذي من شأنه أن يوفر المساعدة المباشرة للمسئولين المحليين. كما سيشارك فريق "بايدن" في توزيع إمدادات اللقاح على السكان ذوي الأولوية. أما على صعيد الاقتصاد، فيعتقد معظم الاقتصاديين أن انحسار تهديد الوباء من خلال التطعيمات الجماعية ومناعة القطيع سيسفر عن انتعاش الاقتصاد من تلقاء نفسه. وحتى إذا نجحت خطط "بايدن" لتسريع توزيع اللقاح، فمن غير المتوقع أن تحقق الدولة هذا الإنجاز في 100 يوم.

أولويات الخارج:

- نشر موقع معهد الشرق الأوسط تقريرًا بمشاركة مجموعة من الخبراء والباحثين عما يمكن للإدارة الأمريكية الجديدة تحقيقه في منطقة الشرق الأوسط خلال المائتي يوم الأولى لها . من جانبه، أوضح "وائل الزيات" أنه يجب على الإدارة الجديدة مراجعة وإلغاء ما يسمى بفحص "ترامب" الشديد للاجئين، حتى بعد إلغاء "بايدن" لحظر المسلمين. فيما لفت "جيفري فيلتمان" إلى أن الحروب في سوريا واليمن وليبيا تؤشر على ارتباط النزاعات بالإرهاب العابر للحدود والكوارث الإنسانية. وبالنظر إلى هذا، يجب على إدارة "بايدن" إعطاء الأولوية لمنع الصراع بدءًا من منطقة القرن الإفريقي مع تجاوز الانقسامات البيروقراطية بين إفريقيا والشرق الأدنى، وإشراك دول الخليج وتركيا في تحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي قبل فوات الأوان.

- من جانبها، لفتت "كارين إي يونغ" إلى حاجة صانعي السياسة الأمريكية إلى مفردات ونماذج عقلية مبتكرة، تسهل تمويل دول المنطقة لتخفيف الأعباء المالية الناتجة عن الوباء، وتقديم الدعم للمجتمعات الأكثر عرضة للخطر لإعادة بناء مكانة الولايات المتحدة كشريك متعدد الأطراف ومصدر للدعم المالي واللوجستي، وتسهيل الإغاثة، وضمان استمرار تدفقات المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الحماية الأمنية للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، والتحرك نحو عملية سلام تسهلها الولايات المتحدة، بما يتماشى مع جهود مبعوث الأمم المتحدة.

- يرى "يوئيل جوزانسكي" أنه على الرغم من اتفاق كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل على عدم السماح لإيران بتطوير قدرات نووية؛ إلا أنهما يختلفان حول أفضل الطرق لتحقيق ذلك. ومع ذلك، فإن نشر هذه الخلافات على الملأ يمكن أن يضعف العلاقات بين الجانبين. كما أنها قد تؤثر سلبًا على قدرة إسرائيل على التأثير في السياسة التي تُصاغ تجاه إيران. ومن مصلحة إدارة "بايدن" الحصول على دعم إسرائيل لسياساتها تجاه إيران من أجل التعامل بشكل أفضل مع المسألة وحشد دعم الكونجرس.

- من جانبه، يرى "كريم حجاج" أن هناك ثلاثة ملفات كامنة ينبغي على إدارة "بايدن" الانتباه لها، ومحاولة معالجتها في المائة يوم الأولى من إدارته، منها ملف شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث مقاربة تركيا القسرية تجاه اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة، والخلافات على الحدود البحرية، وهو ما أدى إلى وجود بؤرة توتر إقليمي شبيه بالوضع في بحر الصين الجنوبي. من ثم، يمكن أن يوقف الاهتمام المبكر من قبل واشنطن مزيدًا من التصعيد بتلك

المنطقة من خلال ممارسة الدبلوماسية النشطة للتوسط في النزاعات حول الحدود البحرية، إلى جانب المعارضة الشديدة لاستخدام الدبلوماسية القسرية من قبل جميع دول المنطقة، وإعداد خريطة طريق للتعاون الإقليمي لاستغلال موارد المنطقة.

- وينصرف الملف الثاني -بحسب "حجاج"- إلى الميل المتزايد للتدخل العسكري في صراعات المنطقة، وخاصة ليبيا وسوريا. وعليه، يجب أن تهدف المشاركة الاستباقية من جانب إدارة "بايدن" إلى ضمان ألا يؤدي التدخل الإقليمي في كلا الصراعين إلى تعقيد البحث عن تسوية سياسية. ويتمثل الملف الثالث في الخلاف بين مصر وإثيوبيا حول بناء الأخيرة لسد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق. وهنا، يمكن لإدارة "بايدن" التدخل مبكرًا لنزع فتيل أزمة محتملة.

- بحسب "إيلاري يايا" ، يحتل الملف النووي الإيراني وخطة العمل المشتركة أولوية قصوى ستتجلى معالمها في المائة يوم الأولى من إدارة "بايدن"، ومن المحتمل العودة إلى نقطة الصفر قبل توقيع الاتفاق الإطاري. ومن ناحيته، يرى وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" أن اتفاقات إبراهام تعد إنجازًا ينبغي الاستمرار فيه والبناء عليه، ولكن -في الوقت نفسه- فإن هناك بعض الالتزامات التي ربما ينبغي التعهد بها في سياق حث الدول على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومنها الدفع نحو الحل الوحيد الذي يساهم في تسوية القضية الفلسطينية مع الحفاظ على وجود الدولة "اليهودية الديمقراطية" في إطار حل الدولتين.

خلاصة القول، إن ثمة رابطًا قويًّا بين اتجاهي الداخل والخارج؛ ففي الوقت الذي تلح فيه السيطرة على الوباء داخليًا وإنعاش الاقتصاد الأمريكي، تقف فيه مكافحة الإرهاب والصراعات الدولية على المستوى الدولي على الناحية الأخرى. ولا شك أن استمرار الأوضاع الاقتصادية السيئة داخل الولايات المتحدة بسبب تفشي الوباء يحجم -إلى حدٍّ بعيد- قدرة واشنطن على التحرك بحرية على الصعيد الخارجي. ولذلك تُشير العديد من التحليلات إلى أن إدارة "بايدن" ستنشغل بالسياسات الداخلية في الفترة الأولى منها، مع تغيير بعض القرارات الخارجية للرئيس السابق "ترامب" دون الانغماس كثيرًا خارج الحدود. كما تكاد تتفق غالبية التحليلات على عجز المائة يوم الأولى من إدارة "بايدن" عن مواجهة التحديات الكبرى على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الهوامش

1. Pamela Harris, USA: Back from the Abyss in 100 Days, Italian Institute for International Political Studies, 20 January 2021, Available at: shorturl.at/isG56, Access date: 2 February 2021.
2. Daniel Strauss, Washington: Biden to Target Covid and the Economy Amid Stack of Orders in First 100 Days, The Guardian, 19 January 2021, Available at: shorturl.at/ivMU7, Access date: 5 February 2021.
3. Alana Abramson and Brian Bennett, Inside Joe Biden's Agenda for His First 100 Days, The Times, 21 January 2021, Available at: shorturl.at/jBFI8, Access date: 4 February 2021.
4. Wa'el Alzayat, Elizabeth Dent, Gerald M. Feierstein, Robert S. Ford, Jeffrey Feltman, The Biden Administration and the Middle East: The View from Washington on the First 200 days, Middle East Institute, 20 January 2021, Available at: shorturl.at/rAJ01, Access date: 2 February 2021.
5. Lina Raafat, Abdulkhaleq Abdulla, Yoel Guzansky, Shahla Al-Kli, The Biden Administration and the Middle East: Regional Perspectives on the First 200 Days, Middle East Institute, 21 January 2021, Available at: shorturl.at/ovwI6, Access date: 2 February 2021.
6. Elary PaPa, What Did the Confirmation Hearings Reveal About Biden's Middle East Policy?, 22 January 2021, The Washington Institute for Near East Policy, Available at: shorturl.at/aoEMQ, Access date: 4 February 2021.

بيانات وإحصائيات

1

موقع مصر
على مؤشر القوة الناعمة العالمي

تعني القوة الناعمة التي طرحها لأول مرة "جوزيف ناي" في عام 1990 أن هنالك طريقة بديلة للسياسة الخارجية للدول لكسب دعم الآخرين، بدلاً من طريقة القوة الصلبة التقليدية التي تتضمن استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية كأسلوب أساسي لتحقيق أهدافها. وتم إنشاء مؤشر القوة الناعمة العالمي مؤخرًا (خريف 2019) لـ60 دولة من جميع أنحاء العالم، بناءً على آراء أكثر من 55000 شخص في أكثر من 100 دولة. ويتكون المؤشر من ثلاثة محاور أساسية هي: الوعي والألفة، التأثير، السمعة. كما ارتكز المؤشر إلى سبع ركائز أساسية هي: الأعمال والتجارة، الحوكمة، العلاقات الدولية، الثقافة والتراث، الإعلام والاتصالات، التعليم والعلوم، الشعوب والقيم.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (19) - 15 فبراير 2021

موقع مصر
على مؤشر القوة الناعمة العالمي

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعني القوة الناعمة التي طرحها لأول مرة "جوزيف ناي" في عام 1990 أن هنالك طريقة بديلة للسياسة الخارجية للدول لكسب دعم الآخرين، بدلاً من طريقة القوة الصلبة التقليدية التي تتضمن استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية كأسلوب أساسي لتحقيق أهدافها. وتم إنشاء مؤشر القوة الناعمة العالمي مؤخرًا (خريف 2019) لـ60 دولة من جميع أنحاء العالم، بناءً على آراء أكثر من 55000 شخص في أكثر من 100 دولة. ويتكون المؤشر من ثلاثة محاور أساسية هي: الوعي والألفة، التأثير، السمعة. كما ارتكز المؤشر إلى سبع ركائز أساسية هي: الأعمال والتجارة، الحوكمة، العلاقات الدولية، الثقافة والتراث، الإعلام والاتصالات، التعليم والعلوم، الشعوب والقيم.

ترتيب بعض الدول بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

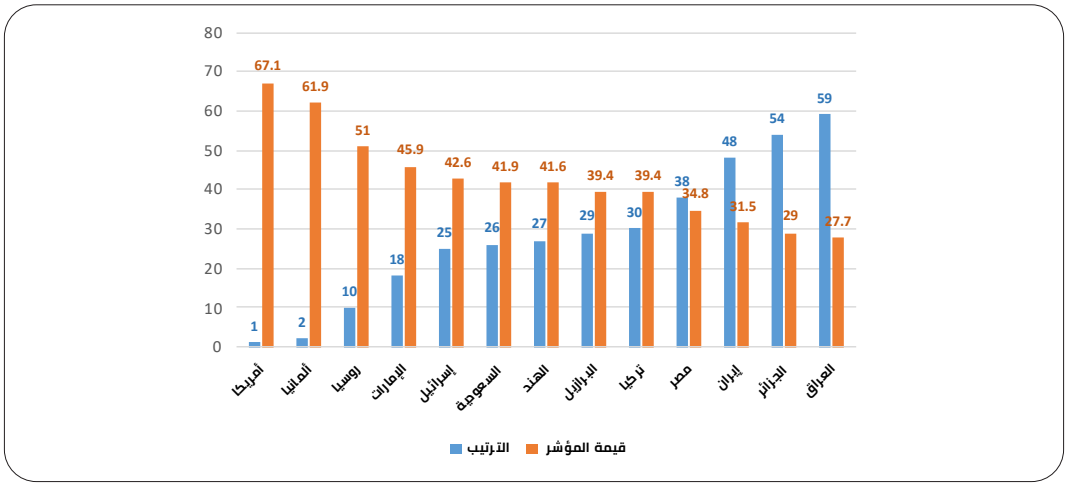

ترتيب عدد من الدول وفقًا لمحور الوعي والألفة
(إلى أي مدى تُعتبر الدولة معروفة ومألوفة للجمهور والخبراء؟) بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

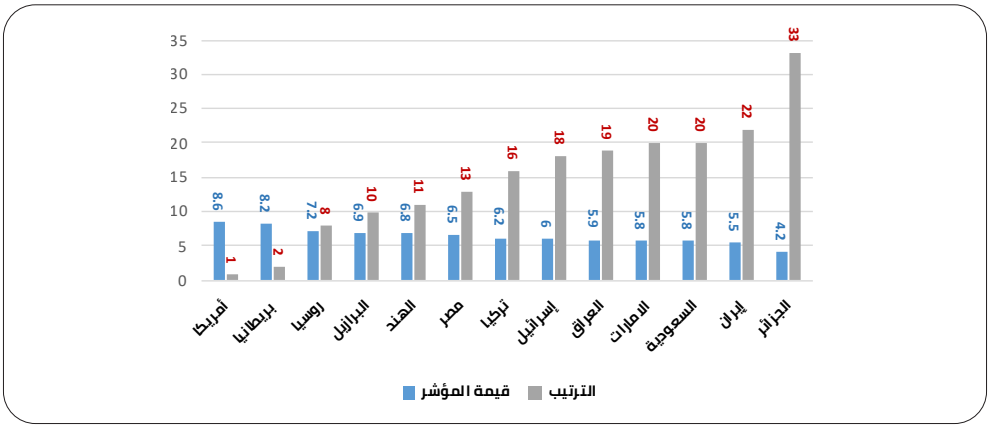

ترتيب عدد من الدول وفقًا لمحور التأثير بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

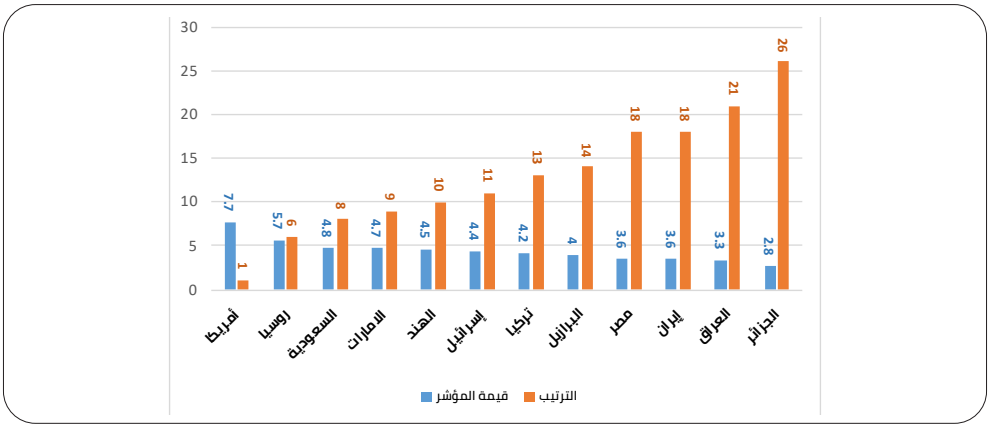

ترتيب عدد من الدول وفقًا لمحور السمعة بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

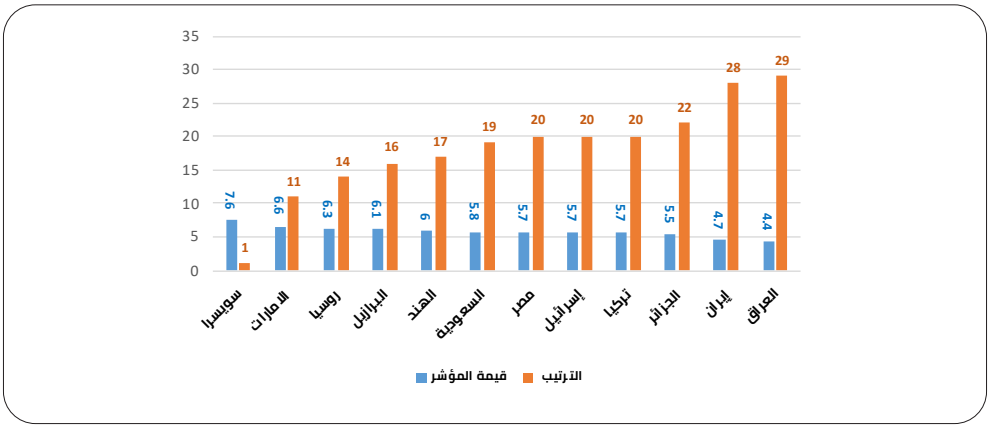

قيمة المؤشر لعددٍ من الدول وفقًا لركيزتَيْ الأعمال والتجارة، والحوكمة، بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

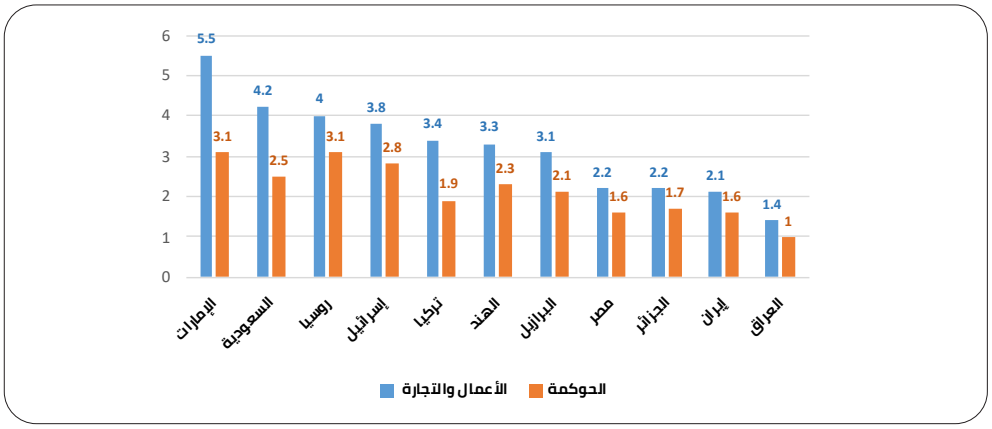

قيمة المؤشر لعددٍ من الدول وفقًا لركيزة العلاقات الدولية بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

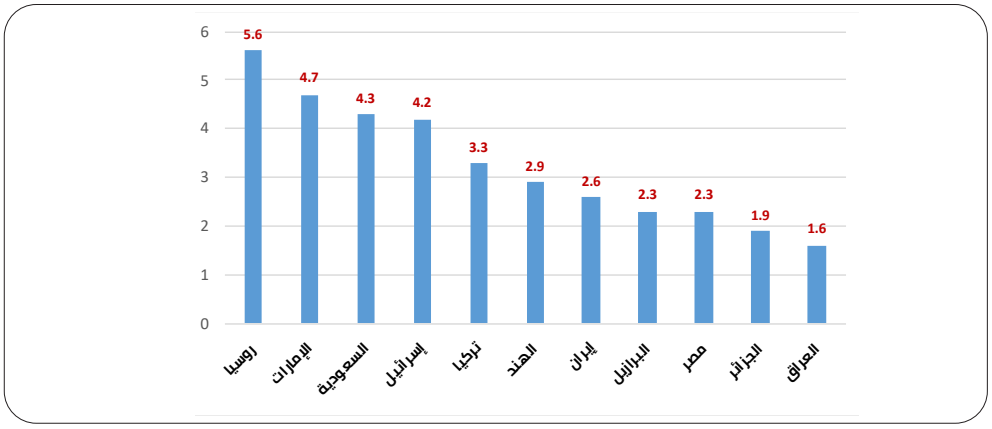

قيمة المؤشر لعدد من الدول وفقًا لركيزتَيْ الإعلام والاتصالات، والثقافة والتراث، بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

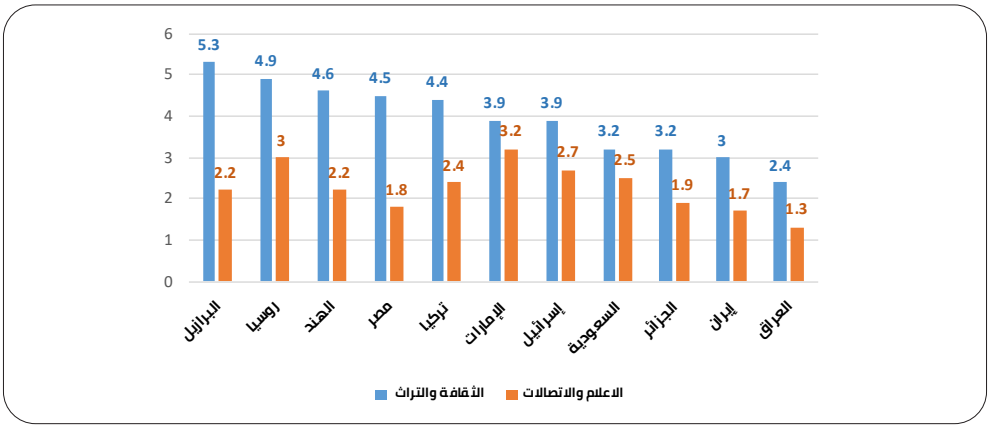

قيمة المؤشر لعدد من الدول وفقًا لركيزتَيْ الشعب والقيم، والتعليم والعلوم، بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2020

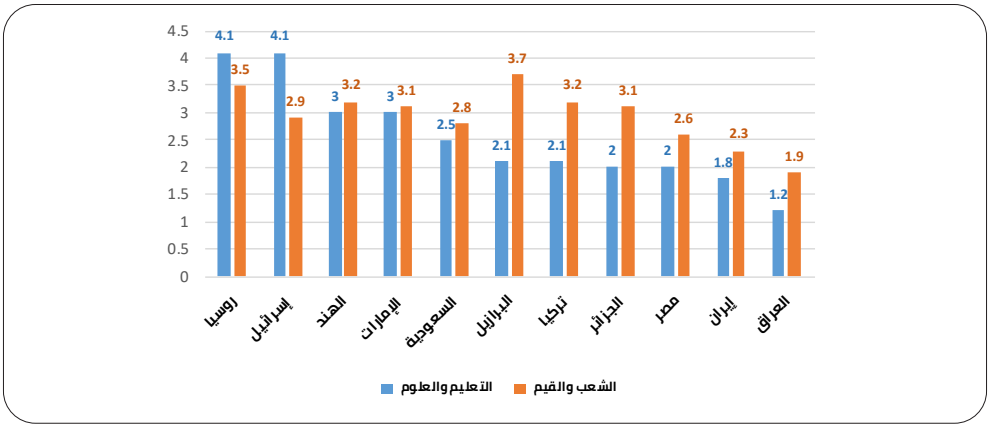

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

تقديرات مصرية

إصدار نصف شهري يصدر من المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية

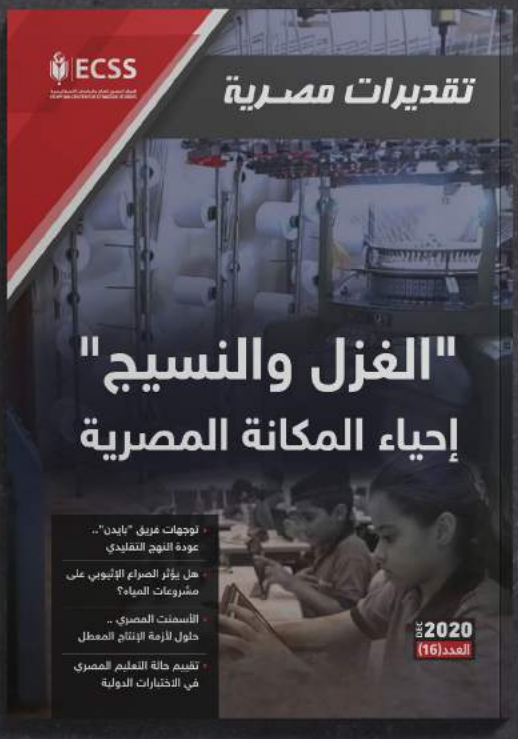

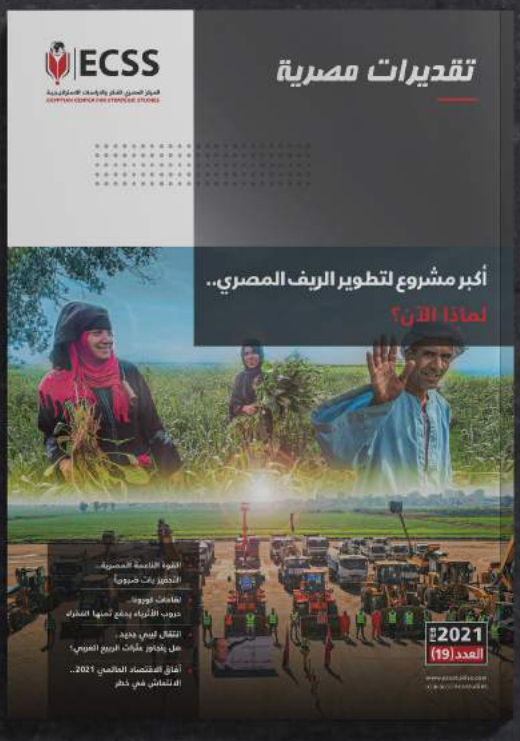

ECSS
لمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إصدار توقعات 2021

متوفر الآن

للطلب والشحن من خلال

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إلى أي مكان داخل مصر

يمكنكم إرسال إيميل إلى البريد الرسمي:

info@ecsstudies.com

ولشراء النسخة الإلكترونية يمكنكم التسجيل من خلال موقعنا:

www.ecsstudies.com

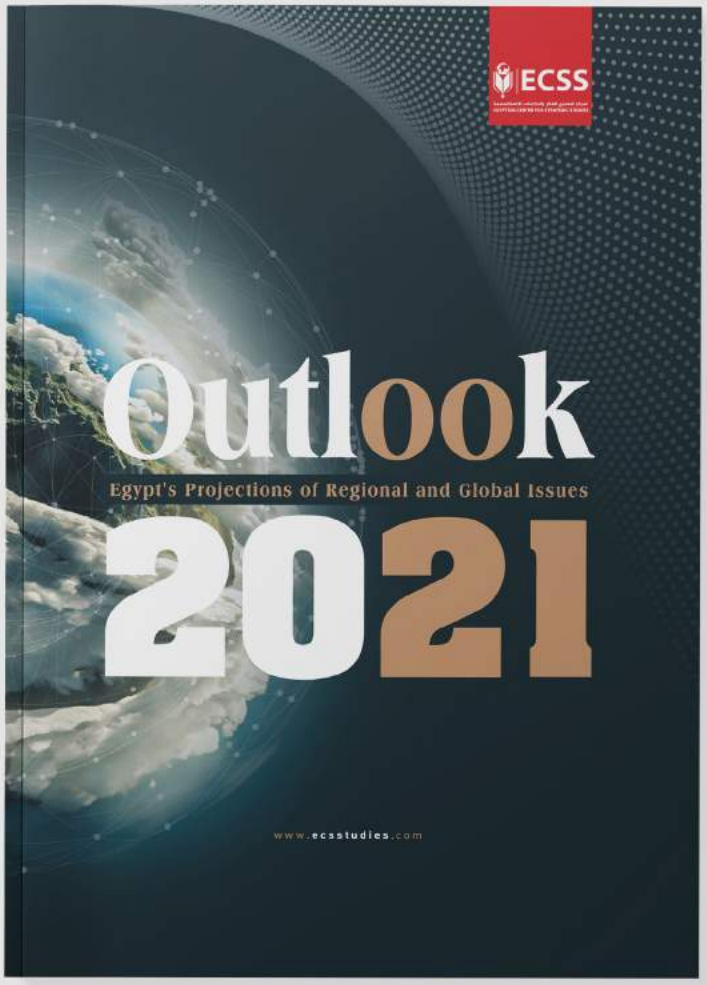

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo